2023

المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

تأثير الفاعلين المسلحين من غير الدول على الاستقرار السياسي (حزب الله نموذجاً)

عبد الله عيسى عبده عيسى الشريف

باحث دكتوراه العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

المُلخص

يلعب الفاعلون المسلحون من غير الدول دورًا هامًا في حالات الصراع أو اندلاع العنف في دولة ما، بعد أن أضحت الدولة مجرد فاعل من ضمن فواعل عديدة ولم تعد الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، ومن أهم الفاعلين من غير الدول ما يُعرف بـ"الفواعل المسلحة من غير الدول"، ويُعتبر حزب الله اللبناني أحد أبرز هؤلاء الفاعلين، الذين لهم تأثيرات عابرة للحدود، كما أنه من الفاعلين الذين يستخدمون العنف لتحقيق أهداف بعينها، تختلف في أغلب الأحيان مع أهداف الدولة اللبنانية؛ ونتيجة لاستمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي منذ القرن الماضي وإلي الآن، فقد انتقل ذلك الصراع من إطار الصراع الداخلي إلي الصراع عبر الحدود، واكتسب خلاله حزب الله زخمًا كبيرًا عبر تاريخ ممتد ممزوج بالنضال من أجل تحرير الأرض، وصولاً إلى تنفيذ أجندته الخاصة، لينتقل الحزب من نطاق جماعات التحرر الوطني، إلى نطاق الفواعل المسلحة من غير الدول التي تخدم أهدافها الخاصة، وتستخدم العنف والنفوذ لتحقيقها داخليًا أو إقليميًا، وتبنى لها شبكة من التفاعلات مع باقي دول الإقليم، تستقل بها سياسيًا عن الدولة اللبنانية لتنفذ أجندتها الخاصة، بل وتسعى لفرض هوية دينية – سياسية مغايرة للمصالح العليا للدولة اللبنانية.

Abstract

Violent non-state actors play an important role in situations of conflict or the outbreak of violence in a state, the state has become just an actor among many actors and no longer the only influential actor in international relations, and one of the most important non-state actors is what is known as non-state armed actors is the Lebanese Hezbollah as who have cross-border influences, and it is also one of the actors who use violence to achieve specific goals that often differ with the goals of the Lebanese state; The importance of it came as a result of the problem of minorities and loose borders in the Middle East, as it is the reason for the continuation of the Arab-Israeli conflict since the last century until now, and that conflict has moved from an internal conflict to a cross-border struggle during which Hezbollah gained great momentum through an extended

history mixed with the struggle for liberation the land until the launch of its own agenda.

So that the party moved from the scope of the national liberation groups to the scope of armed non-state actors that serve their own goals and use violence and influence to achieve them internally or regionally and build a network of interactions with the rest of the region with which it is politically independent from the state to implement its own agenda and even seeks to impose A different religious-political identity.

مقدمة

تعتبر الدولة هي المُحتكر الوحيد للقوة المسلحة وللاستخدام الشرعي للعنف؛ بغرض فرض القانون والنظام في الداخل وحماية الحدود والدفاع عن الأمن القومي في الخارج، إلا أن بعض النظم السياسية العربية قد شهدت في السنوات الأخيرة تنامي دور الفاعلين المسلحين من غير الدول*، والتي نشطت كقوات مسلحة في كنف الدولة مع الاحتفاظ باستقلال نسبي، حيث جاءت ظروف نشأتها عبر طرق تختلف عن وسائل تأسيس الجيوش الوطنية الموحدة، بصفة شبه رسمية بفضل شَرْعَنَة الأمر الواقع من قِبل السلطات الحاكمة، مما يؤدي عملياً إلى حدوث "ثنائية" للمنظومة الأمنية، من خلال قوي مُنفصلة عن الجيش الشرعي للدولة، ولا تأتمر واقعياً بأوامر قيادته العسكرية المُمثلة في وزارة الدفاع ورئاسة الأركان، فيما يشبه حالة "نتوء عسكري" وخلل بنيوي في القوات المسلحة الوطنية [1].

* يُقصد بأن هناك فاعل عسكري مسلح يشبه الجيوش الوطنية، وبمثابة قوات مسلحة موازية تحظي بالشرعية. وذلك هو الحال بالنسبة للجناح العسكري لحزب الله، وفيما يتعلق بالعراق؛ فإنه على الرغم من مأسسة الحشد الشعبي؛ إلا أن الطبيعة الخاصة للتنظيم الذي يضم فصائل عقائدية جهادية لها سياقات إدارية وتنظيمية تختلف عن السياقات الكلاسيكية المتبعة في المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى أن طبيعة العلاقة بين فصائل الحشد وتراتبيتها وتعدد ولاءاتها، والتي لا يمكن أن تستوعبها المؤسسة العسكرية؛ فمنها ما شُكل على أساس التبعية للمرشد الإيراني "علي خامنئي"، فيما تتبع أخرى مرجعية النجف ممثلة في "آية الله علي السيستاني"، ومنها ما له ولاءات فرعية مرتبطة بمراجع شيعية أخرى، الأمر الذي يفرض تأثيرات على الاستقرار السياسي في الدولة لصالح كيانات أصغر وأضعف، وما يرتبط بذلك من ولاءات أولية على حساب عقيدة الجيوش الوطنية.

[1] الجيوش الوطنية الحديثة؛ أي القوات المسلحة المنظمة في فرق وأسلحة وكتائب أو غيرها من التشكيلات المدربة على طاعة الأوامر بموجب تراتبية هيراركية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش، والتي تقوم بغرض الدفاع عن الدولة، وقد تتدخل أيضاً للحفاظ على الاستقرار الداخلي. وهي بهذا المعني تختلف عن القوي غير النظامية المسلحة التي تقوم لخدمة عقيدة، أو طبقة، أو قضية، أو حزب، وتتألف عبر دعوات التعبئة الشعبية وليس من خلال عملية منظمة مؤسسية.

المشكلة البحثية

بدأت المشكلة البحثية بملاحظة وجود فاعلين مسلحين خارج نطاق القوات المسلحة الرسمية المُتعارف عليها، من خلال وجود قوات مسلحة خارج سيطرة الدولة القومية كما في حالة الجناح العسكري لحزب الله، وعليه يمكن طرح التساؤل الرئيس للبحث على النحو التالي: **ما تأثير الفاعلين المسلحين من غير الدول على الاستقرار السياسي في لبنان؟**، دراسة حالة حزب الله.

وينبثق عن هذا السؤال بعض الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- مَن الفاعلين المسلحون من غير الدول؟
- ما أبعاد الاستقرار السياسي ومقوماته؟
- ما الآثار السلبية / الإيجابية للفاعلين المسلحين من غير الدول؟
- ما تأثير حزب الله على الاستقرار السياسي في لبنان؟

هدف الدراسة

يهدف البحث إلى تقديم رؤية موضوعية عن الفاعلين المسلحين من غير الدول، وتأثيرهم على الاستقرار السياسي سواء سلباً أو إيجاباً، من خلال رصد وتحليل وتفسير العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول الذين يعملون تحت عباءة الدولة ويتمتعون بشرعية في إطار الدولة بشكل عام، كما هو الحال بالنسبة لحزب الله في لبنان، وبين الاستقرار السياسي.

منهج الدراسة

ارتباطًا بتساؤلات الدراسة ومشكلتها البحثية ستركز الدراسة على المنهج الاستقرائي. إذ يقوم البحث باستقراء الاتجاهات النظرية المرتبطة بدراسة العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول والاستقرار السياسي، وتحليل تلك الاتجاهات؛ بغية الوقوف على انعكاسات تصاعد الفاعلين المسلحين من غير الدول على الاستقرار السياسي في لبنان. إلى ذلك تعتمد الدراسة على اقتراب تحليل النظم لـ "ديفيد إيستون"، حيث قدم إطاراً تحليلياً للنظام السياسي بوصفه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي، تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات من خلال عملية تتم داخل النظام السياسي، وكذلك تغذية عكسية، وفي ضوء ذلك سوف يكون اقتراب تحليل النظم هو الاقتراب الملائم، وذلك من خلال تناول الدراسة متغيرًا مستقلًا يتحدد في الفاعلين المسلحين من غير الدول، وهو متغير ذا

طبيعة مُعقدة ببُعديها الداخلي والخارجي، حيث تتأثر تلك التنظيمات بتدخلات البيئة الخارجية في النشأة والتكوين، وكذلك بالبيئة الداخلية ومدي قبول واسهام المجتمع في تكوينها والتعاطي معها، وطبيعة علاقتها بالنظام السياسي القائم. وذلك ما ينطلق منه اقتراب تحليل النظم الذي يتحدد بأن عمل النظام السياسي يتأثر بالنسق الدولي ومجموعة أنساق داخلية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، تؤثر على عمل النظام عبر المدخلات الواردة إليه. وحيث أن الفاعلين المسلحين من غير الدول بمثابة "مُدخل"، من مدخلات النظام السياسي لها مطالب ودعائم ستؤثر حتماً في النظام السياسي بشكل يتضح في قراراته وسياساته، عبر اعتباره شريكًا أمنيًا تمت شرعنة وجوده والاعتراف به. وعلى ذلك، فالفاعلين المسلحين من غير الدول لهم تأثيرات متعددة على النظام السياسي، بشكل مباشر باعتبارهم مُدخلًا من مدخلات النظام، وبشكل غير مباشر من جهتين، الأولي بتأثيراتهم الاجتماعية وما ينتج عنها من استقطاب مجتمعي يُشكل ضغطًا على النظام، والثانية من خلال حلفائهم وخصومهم الاقليمين والدوليين، بكل ما يفرضه ذلك من دعم ومساندة أو ضغوط وعقوبات وهجمات عسكرية في بعض الأحيان.

تقسيم الدراسة

يتضمن البحث أربعة مباحث وخاتمة؛ على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الفاعلون من غير الدول والاستقرار السياسي... مدخل نظري.
- **المبحث الثاني:** الآثار السلبية للفاعلين المسلحين من غير الدول.
- **المبحث الثالث:** الآثار الإيجابية للفاعلين المسلحين من غير الدول.
- **المبحث الرابع:** الحالة اللبنانية (حزب الله ... سلاح لبنان وأزمته).
- **خاتمة:** وتتضمن أبرز ما خلصنا إليه من نتائج.

المبحث الأول

الفاعلون من غير الدول والاستقرار السياسي "مدخل نظري"

يوجد بالدراسة مفهومان رئيسان هما: الفاعلون المسلحون من غير الدول Armed Non–State Actors، والاستقرار السياسي Political Stability، وفيما يلي توضيح لهما، على النحو التالى:

1) الفاعلون المسلحون من غير الدول (Armed NSAs)

بدأ الاهتمام تدريجياً منذ سبعينيات القرن العشرين بهذا المفهوم الذي ينصرف إلى دراسة وحدات أخري غير الدولة، حيث تبلوررت كتابات نظرية تهتم بالتفاعلات التي يشارك فيها فاعلون من غير الدول Non–State Actors INSAs، ومن أشهر هذه الأدبيات كتاب روبرت كوهين وجوزيف ناي (Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr. eds., 1972, p. 335) والذي تناول فيه دور الأنواع المختلفة من الفاعلين من غير الدول في التأثير على العلاقات الدولية، ونمط علاقات هذه الأنواع بالدولة القومية.

وهناك تصنيفات عدة للفاعلين من غير الدول؛ منها تصنيفهم استناداً لنطاق النشاط، حيث يوجد الفاعلون من غير الدول المحلين الذين يقتصر نشاطهم على حدود الدولة التي ينتمون إليها، مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، وهناك الفاعلون من غير الدول الدوليون أو العابرون للحدود، أي الذين يتعدى نشاطهم حدود الدولة التي ينتمون إليها. ويختلف الفاعلون المسلحون من غير الدول من حيث طبيعة العلاقة مع الدولة، وطبيعة الدور الذي يقومون به من حيث التأثير على الدولة واستمرار قدرتها على الحفاظ على تماسكها وقوتها وعلى فرض احترام القوانين.

ويجادل فريق آخر بأن دور الفاعلين المسلحين من غير الدول قد تنامي حتى أصبح على درجة أهمية الدولة ذاتها، كما يجادل فريق آخر بأنه قد حدث تحول للقوة من الدولة في الإطار العربي إلى الفاعلين المسلحين من غير الدول، مثل حماس وحزب الله وتنظيم القاعدة والتنظيمات المحلية الموالية لها والتيار الصدري في العراق (Gregory Gause, 2009)، ويمكن إعتبار هيئة الحشد الشعبي في العراق ضمن هذا الإطار.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الفاعلين المسلحين من غير الدول لا يحظي باتفاق أكاديمي حوله، لأنه يتداخل مع مصطلحات أخري مثل "الجماعات المسلحة" أو "الميليشيات المسلحة" أو "حركات التحرر"، وفي هذا الإطار فإن هناك تعريفات عدة للفاعلين المسلحين من غير الدول، حيث تعرفهم مبادرة "Geneva Call" (DCAF and geneve call, 2015, 1-24) على أنهم "جماعة منظمة ذات بنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم القوة لتحقيق أهدافها. ويشير "أولريك اشناكنر" إلى أن الفاعلين المسلحين من غير الدول هم "فاعلون يتسمون بعدة سمات متماثلة ولهم قدرة كبيرة على استخدام العنف من أجل تحقيق أهدافهم الخاصة، وأنهم غير مندمجين في أي مؤسسات رسمية للدولة (Ulrich Schneckener, 2006, 25). في حين يضيف آخرون، أن هؤلاء الفاعلين لديهم موارد وبنية تحتية وهيكل تنظيمي، ولهم دوافع سياسية وأيديولوجية (Claudia Hofmann and Ulrich Schneckener, 2011).

وتُعرفهم دراسات أخري بأنهم "مجموعة منظمة تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم القوة أو التهديد بالقوة من أجل تحقيق بعض الأهداف، وتمارس نفوذها على جزء من الإقليم، وعلى بعض السكان"(Danish Institute for International Studies,2014, 2). كذلك فإن هناك تعريفات أخري تتعامل مع الفاعلين المسلحين من غير الدول على أنها تنظيمات لديها سلاح لكنها ليست تابعة للشرطة أو الجيش، وتستخدم العنف المادي أو النفسي بشكل جماعي من أجل تحقيق أهدافها، وقد تقف وجهًا لوجه ضد الدولة التي يُفترض أنها تحتكر الاستخدام المشروع للعنف (Jason Bartolomei, 2004, 2) **وهذا هو التعريف الذي تتبناه الدراسة.**

وهناك عدة عوامل تؤدي لظهور الفاعلين المسلحين من غير الدول، وفقاً لدراسة فيل وليامز ويتم ذلك من خلال ما أطلق عليه "عملية تحول" على مستوي الفرد أو الجماعة، حين تخذل الدولة الفرد بعدم تحقيق توقعاته الخاصة بتوفير التعليم والأمن والتوظيف، فيحدث انشقاق في الهوية، وينتج عن ذلك قيام الفرد بالبحث عن الولاء لشئ آخر بخلاف الدولة، بشرط وجود محفز ما لتعبئة هوية جماعة ما لتتحول إلى فاعل عنيف يعمل خارج القانون وخارج سيطرة الدولة. وفي بحث تأثير الفاعلين من غير الدول العنيفين من حيث علاقتهم بالدولة، افترض وجود عدة متغيرات تؤثر في علاقة الدولة بهذا النوع من الفاعلين (Phil Williams, 2008, 5-8)، وذلك على النحو التالي:

- **تآكل شرعية الدولة:** حيث إن شرعية الدولة ترتبط بشكل كبير بوجود توافق بين المواطنين على ذلك، وكلما كانت الدولة قوية ولديها عقد اجتماعي ضمني بينها وبين المجتمع كانت مُحصنة أكثر ضد محاولات الفاعلين المسلحين من غير الدول في كسب ولاء مواطنيها. ولذا فإنه في حالة تراجع شرعية الدولة فإنه يتم توجيه الولاء من قبل بعض المواطنين باتجاه مُغاير، بتحويله من الدولة إلى الفاعلين المسلحين من غير الدول، ويتم ذلك من خلال إعادة تنظيم الصفوف أو تجنيد المزيد من العناصر، أو توسيع النشاط ليشمل مناطق أخرى .(Anthony H. Cordesman and Nawaf Obaid,2005, 14)
- **ضعف قدرات الدولة:** حيث إن الدولة القوية يكون لديها القدرة على حفظ الأمن والنظام وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية لمواطنيها، وكذلك تدير الاقتصاد بشكل سليم، ويكون لديها القدرة على استيعاب الآثار السلبية للصدمات الخارجية. وفي حال كانت الدولة ضعيفة وتعاني من أزمات سياسية واقتصادية متكررة، وغير قادرة بشكل عام على القيام بوظائفها المنوط لها القيام بها، فإن الفاعلين المسلحين من غير الدول يستغلون هذه المساحات الشاغرة التي تتراجع فيها الدولة من أجل تحدي سلطتها وشرعيتها.
- **الإقصاء الاجتماعي والسياسي:** كلما كانت الدولة تولي مصالح بعض الأفراد على حساب مصالح الجماعة، وينتشر الفساد، تصبح الدولة مجزأة وتحقق مصالح فئوية لا تعبر عن الصالح العام، وفي هذا السياق الإقصائي والاستبعادي يتراجع الرضا العام بشكل يسمح ببيئة خصبة من أجل ظهور الفاعلين المسلحين من غير الدول (أحمد عبد العليم حسن، 2017، 15-17).

ويلاحظ أن خريطة الفاعلين من غير الدول في المنطقة تتسم بالتعقيد، بسبب تنوع أنماط الفاعلين النشطين فيها، وقد ضمت تلك الخريطة ما يمكن تسميته بالفاعلين من غير الدول التقليديين، مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات. وبالإضافة إلى ذلك فهناك نمطًا جديدًا من الفاعلين من غير الدول، جاءت نشأته في دول لم تكتمل نشأتها بعد، مثل حركة حماس في فلسطين، أو في دول أصبحت تعاني درجة من درجات الضعف وعدم الاستقرار السياسي، مثل حزب الله في لبنان، أو في دول تعرضت لانهيار تام بسبب الغزو، كما هو الحال بالنسبة لجيش المهدي فى العراق، أو دول ضربها الضعف حتى

وصلت إلى مرحلة الانهيار، مثل المحاكم الإسلامية في الصومال. ويتمثل وجه الاختلاف بين نمطي الفاعلين من غير الدول، في طبيعة العلاقة مع الدولة وطبيعة الدور الذي تقوم به في العلاقات الدولية. فمن ناحية ارتبطت نشأة الفاعلين التقليدين بالدولة القومية، حتى أنهم في بعض الحالات تحولوا إلى أذرع لتنفيذ سياساتها الخارجية، وقد اتضح أن استمرار وجودهم مرتبط باستمرار وجود الدولة واستقراراها وقدرتها على فرض القوانين (إيمان رجب، 2014، 2).

في حين أن النمط الجديد من الفاعلين من غير الدول، يقوم ببعض المهام الخاصة بالدولة ووظائفها الأساسية، مثل توفير السلامة العامة Public Safety، والنظام Order، وفرض الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب – كما الحال بالنسبة لهيئة الحشد الشعبي– وتوفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم– كما الحال بالنسبة لحزب الله. ويتمتع هذا النمط من الفاعلين بدرجة من الاستقلال عن تمويل الدولة التي يعمل بداخلها، من خلال امتلاك موارد خاصة به تضمن له ممارسة تأثير معين في المخرجات السياسية للدولة (إيمان رجب، 2011، 13).

2) الاستقرار السياسي

يعني الاستقرار توفير الأمن واستتابه، ومن مؤشراته غياب أعمال العنف سواء من جانب المواطن ضد الدولة، أو من جانب الدولة ضد المواطنين، أو من جانب القوي والتيارات السياسية ضد بعضها البعض (حسن موسي الصفار، 2005، 15). كما يتم تعريفه بأنه حالة لنظام ما يتسم بثبات نسبي في العلاقة بين عناصره ومكوناته. ويتميز الاستقرار إما بغياب، أو عدم وجود تحولات، أو تغييرات شاملة في النظام السياسي أو حدوث التغيير، ولكن في حدود معينة لا يمكن تجاوزها (نيفين مسعد، 1994، 179).

ويمكن تعريف الاستقرار السياسي نظرياً بأنه عملية التغير التدريجي المُنضبط والتي تتسم بقلة مستويات العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام، بتحقيق التكيف مع ظروف البيئة الداخلية، والخارجية وإعادة التوازنات ضمناً. كما يمكن تعريفه إجرائيًا بأنه عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوي والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المُقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية للنظام. وقد انطلقت مفاهيم الاستقرار السياسي من منطلق قدرة النظام السياسي على إدارة

الصراعات، ومن أن الاستقرار السياسي غير مطلق. وعلى ذلك تكون مقومات الاستقرار السياسي مركزة حول ثلاثة أبعاد (إكرام بدر الدين، 1981، 21- 23)، وذلك على النحو التالى:

- السلوك السياسي ويشمل مقومين هما: عدم اللجوء إلى العنف السياسي والإلتزام بالقواعد الدستورية.
- أداء المؤسسات ويشمل التوازن بين مدخلات النظام ومخرجاته.
- البعد النفسي ويشمل تمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية والرضا من جانب المحكومين.

ورغم تعدد الاختلافات حول ظاهرة الاستقرار السياسي، فإنه يمكن تقسيم تلك التعريفات إلى أربع اتجاهات (صباح أحمد فرج خليل، 2011، 8)، وذلك على النحو التالي:

- **الاتجاه الأول:** يتفق مع آراء المدرسة السلوكية حيث يعرف عدم الاستقرار بأنه مرادف للعنف، وعليه فإن الاستقرار يُعني غياب العنف السياسي، وأن النظام المستقر هو الذي يتم فيه إدخال التغيرات السياسية وعملية اتخاذ القرارات وتعديلها وفقاً لإجراءات مؤسساتية بعيداً عن العنف.
- **الاتجاه الثاني:** يربط بين الاستقرار والأداء الحكومي، ويُعرف الاستقرار بأنه عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي، مثل استمرارية الأبنية الحكومية لفترة زمنية طويلة، وقدرة الحكومة على الحد من العنف السياسي واتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة من النظام السياسي.
- **الاتجاه الثالث:** يربط بين الاستقرار وقدرة الأبنية الحكومية على إيجاد التقبل والإذعان لنظمها، وقدرتها على إيجاد الاتجاهات المدعمة لها، ويُدلل على ذلك بقدرة المؤسسات على التكيف مع التغيرات البيئية المحيطة بها، والاستجابة لتحديات تلك البيئة (جأبريل ألموند، 1980، 191- 193).
- **الاتجاه الرابع:** ينطلق من فرضيات منهج تحليل النظم –اقتراب الدراسة–، حيث يُعد الاستقرار مرادفاً لحفظ النظام والإبقاء عليه، ويعتبر أنصار هذا الاتجاه التغيرات التى تهدد التوازنات والمصالح القائمة في النظام مؤشراً على عدم الاستقرار، فالاستقرار السياسي وفقاً لهذا الاتجاه ليس مجرد الإبقاء على الوضع القائم، وإنما هو القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المُتغيرة، والقدرة على ضبط هذا التغير والتحكم فيه، ومن ثم فإن كان التغير أكبر من التكيف فإن النظام السياسي يكون غير مستقر، وأما إذا كان التغير أصغر من التكيف فإن النظام

السياسي يكون مستقر، فالمجتمع الساكن هو نمط مثالي لا يمكن أن يتحقق من الناحية الواقعية، وحتى المجتمعات التي تبدو كما لو كانت ساكنة تعرف هي الأخرى بعض التغيرات البطيئة التي يتم استيعابها و التكيف معها بشكل لا يكاد يكون ملحوظاً، لكن في بعض الفترات تكون التغيرات حادة، وبالتالي تتسم محاولات التكيف مع تلك التغيرات بالحدة، وذلك لأن كل تغير يعني الانتقال من وضع مستقر، إلى وضع جديد، وعندما تزداد حدة التغير وسرعته بدرجة تفوق قدرة المجتمع على التلائم و التكيف معها تنشأ حالة عدم الاستقرار.

وقد انطلقت تعريفات الاستقرار السياسي، من منطلق قدرة النظام السياسي على إدارة الصراعات، وأن الاستقرار السياسي غير مطلق، حيث يمكن أن تحدث حالة عدم استقرار سياسي في أي وقت، ولكن المهم هو قدرة النظام السياسي على إدارة الصراعات، وعلى الاستجابة للمطالب المقدمة إليه، إلى حد ما، من أجل العودة إلى حالة الاستقرار السياسي، أو البقاء وتعزيز تلك الحالة.

المبحث الثاني

الآثار السلبية للفاعلين المسلحين من غير الدول

هناك العديد من الآثار السلبية للجماعات والتنظيمات المسلحة من غير الدول إلا أنه يمكن تلخيص أبرز هذه الآثار في عنصرين أساسيين، أولهما: تأثير تلك التنظيمات والجماعات على نظام السيادة للدولة القومية وما يترتب عليه من تداعيات، أما فيما يتصل العنصر الثاني، التأثيرات السلبية على الاستقرار السياسي في الدول، فقد رصدت الأدبيات بشأنه اتجاهين رئيسين ينبثق عنهما اتجاهات فرعية، تتحدد في إضعاف قدرات النظام السياسي والشرعية السياسية، وتزايد حدة العنف السياسي بشقيه الرسمي والشعبي.

1) تأثير التنظيمات والجماعات المسلحة على نظام السيادة للدولة القومية

تمثل التنظيمات المسلحة من غير الدول تحديًا كبيرًا، والذي أثر على نظام السيادة الوستفالي[2]، إذ عمل تصاعد تلك التنظيمات على تصدع الدولة الوطنية المركزية لا سيما مع

[2] ارتكز النظام الوستفالي على ثلاثة مبادئ أساسية هي:
ا- مبدأ الولاء القومي: بمعنى ولاء المواطن إلى القوم وليس الكنيسة، وفصل الدين عن السياسة؛ لمنع اندلاع الحروب الدينية.
ب- مبدأ السيادة الوطنية: سلطة الدولة على النطاق الجغرافي التابع لها، وممارسة سيادتها فيها بحرية دون الخضوع لأي ضغوط أو إرادات خارجية.

وصول بعضها إلى السلطة مثل "جماعة الحوثيين" في اليمن وغيرها من التنظيمات، وقد رصد اتجاهًا من الأدبيات السياسية وغيرها من أدبيات القانون الدولي العام ذلك التهديد؛ فمن ناحية السيادة؛ تسهم تلك التنظيمات المسلحة في تقويض سيادة الدولة داخليًا وخارجيًا، حيث تكسر احتكار الدولة كممارس وحيد للعنف، بشكل شرعي، ينظمه الدستور والقانون، ويحتكم إليه المواطنين بشكل سلمي. إن تلك التنظيمات تتحدى الدولة عن طريق استخدام العنف لفرض قواعدها أو تعزيز أفكارها وتوسيع نفوذها، وبإمكانهم إنشاء مساحة موازية للنظام السياسي القائم، وهذه النشاطات تخلق نسقاً بديلًا للقوة؛ مما يؤثر سلبًا على إطار الشرعية العامة للنظام السياسي الرسمي المعترف به دوليًا (Claudia Hofmann,2011, 608).

من جهة أخرى، يعتبر من أهم المؤشرات السياسية لتقويض السيادة الوطنية وفقًا للنظام الوستفالي، أنه في الأغلب رفض تلك التنظيمات والجماعات المسلحة الولاء القومي للدولة، بل تعلن الولاء إلى مشروع أيديولوجي ديني عابر للحدود، ومثال على ذلك تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" أو ما يعرف باسم تنظيم "داعش" حيث رفع التنظيم شعار الدولة الإسلامية، وقد حدد أول أهدافه المتمثل في إزالة الحدود بين العراق وسوريا؛ لتحقيق الحلم التاريخي برؤية الخلافة وإنهاء الحدود المصطنعة، وعلى نفس المنوال أعلنت الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا الولاء لمشروع ولاية الفقيه الإيراني، ولم تخف انتمائها إلى هذا المشروع العابر للحدود (Theodore McLauchlin, 2018, 3-6)، وإضافة إلى تقويض السيادة الوطنية للدولة القومية، وضرب الشرعية السياسية، فإن الفاعلين المسلحين من غير الدول يستهدفون بناء هيكل مؤسسي خاص بهم، ذو سمات مغايرة عن المؤسسات الرسمية، ويرتكز على موارد مالية مستقلة عن الدولة وتحت ولاية تلك الجماعات بشكل مباشر، وعليه تقوم تلك التنظيمات بتدمير الاقتصاد الوطني، حيث تعمل على توفير الموارد المالية لتمويل نشاطاتها على حساب استنزاف موارد واقتصاد الدولة، مما يفقد النظام السياسي ومؤسسات الدولة قدرتهما على تلبية مطالب المجتمع ومن ثم تظهر أزمات الشرعية السياسية والتغلغل والاندماج السياسي (Francis Jegede, Malcolm Todd, 2015. 120-126) وعلى سبيل المثال؛ في العراق سيطرت بعض الميليشيات والجماعات المسلحة على المعابر

ج- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: بمعنى احترام سيادة الآخرين، وحق كل دولة في ممارسة صلاحياتها وسلطاتها بحرية دون أي تدخلات خارجية.
لمزيد من التفصيل انظر: - جوانيتا الياس، " أساسيات العلاقات الدولية"، ترجمة محي الدين جميدي، دار الفرقد، 2016

الحدودية والحقول النفطية؛ وقد استحوذت على الإيرادات المالية للكثير من العقارات والمشروعات التجارية، مما شكل نزيفًا مستمرًا لاقتصاد العراق، بعد أن عجزت الحكومة المركزية عن التحكم بجميع الموارد، مما جعلها تحتل مراكز ما بين الـ162 و164 على مستوى العالم في مؤشر الفساد وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية، لعدة سنوات متصلة.

أما على صعيد الأدبيات القانونية، فقد ركز معظمها على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، إذ انطلقت من أسباب ومتغيرات الابتعاد عن هذا المبدأ خاصة عقب تصاعد التأثيرات السلبية للتنظيمات والجماعات المسلحة من غير الدول لا سيما في الدول التي تعاني من تفكك واضح في مؤسساتها الرسمية وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية من أمن وعدالة ومطالب اقتصادية أساسية، وعليه ركزت تلك الأدبيات على اختلاف شروط ممارسة الدولة لحقوق سيادتها، وأهمها ألا يتسبب من جراء ممارسة تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام الدولي، وإن حدث ذلك استوجب على مجلس الأمن ممارسة سلطات متجاوزة لحقوق السيادة؛ وفي حالة عدم قيامه بتلك المهام استوجب على الدول المهددة أن تتدخل لتأكيد الاستقرار في مناطق النزاعات (عثمان حسين هندي، 2005، 130–131) وعلى الرغم من تعدد وتنوع المبررات القانونية التي تجيز التدخل الأجنبي كالاعتبارات الإنسانية والتدخل لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية، إلا أن التدخل لاعتبارات خاصة بمحاربة التنظيمات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة قد طُرح في كثير من الحالات، انطلاقًا من حجة أساسية مفادها: أن تصاعد قوة التنظيمات المسلحة غير المسيطر عليها ستؤدي إلى تفاقم التداعيات التي تؤثر سلبًا على الأقليات والاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان (Heike Krieger,2018, 563–567).

2) تأثير التنظيمات المسلحة على الاستقرار السياسي

رصدت الأدبيات عددًا من التأثيرات السلبية التي أحدثتها التنظيمات المسلحة من غير الدول على مستويات الاستقرار السياسي، وهناك ثمة مؤشرات يمكن من خلالها أن نوضح كيف يُمكن أن تؤثر التنظيمات والجماعات المسلحة على أبعاد ومتطلبات الاستقرار السياسي، ويمكننا تقسيم تلك التفسيرات على شكل محاور، على النحو الاتي:

أ. إضعاف قدرات النظام السياسي والشرعية السياسية:

يؤدي وجود الفاعلين المسلحين من غير الدول إلى تزايد انكشاف سيادة الدولة وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية، حيث يفضي إلى خلق بيئة ممهدة لتنامي تأثيرات التنظيمات المسلحة على النظام السياسي وشرعيته، فتشير بعض الأدبيات إلى أن التنظيمات المسلحة قد لا تهدف بالضرورة لإسقاط الدولة أو الاستيلاء عليها بشكل كامل إنما بعض من تلك التنظيمات يحاولون إضعاف السلطة والمؤسسات الرسمية مع بقاء الدولة من خلال بعض الاستراتيجيات (Jennifer Milliken, Keith Krause,2009, 213-116)؛ أهمها:

- التأثير في صنع القرار السياسي.
- التأثير على القدرة الاستخراجية والتوزيعية للنظام السياسي.
- التأثير على نفاذ القانون والسيطرة الأمنية.
- محاولات إفشال البرامج الحكومية.

تهدف الاستراتيجيات السابقة إلى إنهاك قوة النظام السياسي الرسمي ومحاولة توفير بديل لحكم الدولة، إذ تركز على زعزعة درجة الثقة في النظام السياسي ومصداقيته وفاعليته تجاه المجتمع، لا سيما في المسائل الخاصة بالأمن والحاجات الأساسية، وهو ما يسمى "عملية الاختراق الموازي" والذي يتجلى بمساومة الدولة على الشراكة في وظائفها وإنهاء احتكارها للاستخدام الشرعي للقوة ولتوزيع الموارد، وقد مثلت الحالة العراقية إلى حد كبير مثال على تلك الاستراتيجيات (William Reno,2009, 359–64).

جدير بالذكر أن هناك بعض الدراسات تشير إلى ثلاثة مستويات مختلفة لتأثير التنظيمات المسلحة من غير الدول على النظام والمؤسسات السياسية الرسمية وشرعيتها؛ وذلك في ظل النظر إلى أن وظائف الدولة الأساس تتحدد في ثلاثة وظائف رئيسة هي توفير الأمن وترسيخ سيادة القانون (الشرعية) وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وعليه قد تكون التأثيرات السلبية لتلك التنظيمات على النحو الآتي (محمد عز العرب، 2015، 15):

- **الدولة الضعيفة (Weak state):** ويقصد بها؛ أن مؤسسات الدولة الرسمية تعاني من قصور في القيام بوظيفة واحدة من الوظائف الثلاث الأساسية لها، سواء كانت الحفاظ على الأمن، أم

لديها مشكلات خاصة بتطبيق القانون وإنفاذه، أو أنها غير قادرة على تقديم الخدمات والسلع الأساسية للجمهور.

- **الدولة الفاشلة (Failed state):** ويقصد بها أن الدولة لم تعد قادرة على الحفاظ على أمن سكانها، سواء كانت مغيبة تمامًا أو مقيدة في ظل عدم السيطرة بشكل كامل على أراضيها، بالإضافة إلى انتشار الفاعلين المسلحين من غير الدول وسيطرتهم على العديد من المساحات الجغرافية والموارد، وجاء استخدام مفهوم "الدولة الفاشلة" في البحوث الأكاديمية في بداية سنوات 1990، إذ أشار فيه إلى الدول الضعيفة التي أصبحت عاجزة عن تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها، وكذا مسئولياتها كعضو في الجماعة الدولية، إلى أن أصبحت دولة غير قابلة للحكم، وتنقصها الشرعية في عيون شعوبها والمجتمع الدولي، على حد سواء، وغير قادرة على أداء وظائفها المحلية، أو الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي (Branwen Gruffydd Jones,2008, p. 180).
- **الدولة المُنهارة (Collapsed state):** ويقصد بها أن الدولة غير قادرة تمامًا على إتمام جميع وظائفها، حيث تفتقر إلى الموارد والقوة اللازمة لذلك، وفي هذه الحالة يكون الفاعلون المسلحون من غير الدول قادرون على الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها بكامل حدود الدولة الجغرافية، وتجاوز ذلك إلى التجارة مع دول الجوار الجغرافي والمؤسسات العالمية. وفي هذا الإطار، فإن اقتراب وظيفية الدولة بتركيزه على انتقاء قيام الدولة بدورها في حفظ الأمن يمكن أن يكون قادرًا على تفسير وجود عدم استقرار سياسي في ظل عدم قيام الدولة بوظيفة الأمن.

ب. تزايد حدة العنف السياسي بشقيه الرسمي والشعبي:

تنطلق معظم الأدبيات الخاصة بالاستقرار السياسي من العنف بوصفه أحد المؤشرات الدالة على الاستقرار وكونه يشكل عنصراً مثيراً لاستنهاض بقية المتغيرات الخاصة بالاستقرار السياسي، لذلك فقد بدأت الأدبيات بفحص العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول والاستقرار السياسي من منظور حدة العنف كونه يمثل الأداة التي يمكن من خلالها لتلك التنظيمات والجماعات المسلحة أن يحققوا أهدافهم وأيديولوجياتهم المختلفة، سواء كان ذلك باستخدام العنف أم بالتلويح باستخدامه. ويرتبط العنف بكل أشكاله ومستوياته بالسياسة ارتباطًا وثيقًا، وقد عكف الباحثون منذ

سنوات طويلة، وما يزالون، على دراسة مفهوم العنف وأنواعه ودوافعه وارتباطه بالسلطة السياسية والنتائج المحتملة لممارسته في النطاقات المختلفة، وطرحوا في هذا المجال العديد من الآراء والنظريات التي توضح جوانب هذه الظاهرة المرتبطة بالإنسان والسابقة لظهور السلطة السياسية، ومؤسسات الدولة الحديثة المعروفة (فيصل عابدون، 2021) ، وبعيدًا عن التطرق لتلك العناصر، نركز في هذا المقام على مستويات العنف المتبادل بين الحكومات الشرعية والتنظيمات والجماعات المسلحة.

ويتفق أغلب الباحثين على أن العنف يصبح سياسيًا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، وعلى الرغم من ذلك، هناك اختلافًا نوعيًا بين أشكال العنف؛ فلا يمكن بأي حال أن يتساوى أشكال العنف ذات الأهداف السياسية التي يمارسها جماعات فئوية كالجماعات الحقوقية أو النقابات أو قوى سياسية سلمية مع العنف الصادر من جماعات وتنظيمات مسلحة تستهدف العنف نفسه، لذلك لا بد من تحديد ثلاث مرتكزات أساسية عند تناول عنف التنظيمات المسلحة وهي على النحو التالي (Hyun Jin Choi & Dongsuk Kim,2018, pp. 718-719):

- **مجال العنف:** يتعلق بدرجة المشاركة في العنف داخل الدولة، وقد رصدت العديد من الدراسات علاقة طردية بين عدد التنظيمات المسلحة وبين العنف السياسي.
- **حدة العنف:** يعنى مستويات التخريب والتلف الناتجة عن أعمال العنف التي يقوم بها التنظيمات المسلحة، ومن المنطقي أن تصل حدة العنف إلى درجات عالية جدًا نتيجة استخدام بعض التنظيمات لأسلحة متوسطة وثقيلة في معاركها مع الحكومات الشرعية والدولة.
- **استمرارية العنف:** ويعني المدى الزمني الذي تستغرقه التنظيمات المسلحة في عمليات العنف وكذلك المدى الزمنى الذي تستغرقه الدولة في تقويض التنظيمات المسلحة.

من جهة أخرى، رصدت بعض الدراسات أن كلما زادت الموارد الاقتصادية في إقليم الدولة زادت وتيرة العنف السياسي والصراعات بين الدولة والتنظيمات المسلحة (Philippe Le Billon, 2001, pp. 563-566)، فقد تجلت محاولات عديدة للتنظيمات المسلحة بهدف السيطرة على النفط من أجل تصديره والاستفادة من عوائده لتأكيد سيطرتها، ويعد هذا الصراع على الموارد عنصراً مؤثرًا بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي في الدولة نتيجة تزايد احتمالات المواجهات العسكرية بين الدولة وتلك التنظيمات. فعلى سبيل المثال؛ رصدت بعض التقارير أن ثمة انكماش حاد في معدلات

نمو بعض الاقتصاديات كالعراق ولبنان واليمن وسوريا وليبيا وغيرها من الدول نتيجة تصاعد المواجهات بين التنظيمات المسلحة والقوات النظامية [3]. إلا أنه من المهم التأكيد على أن الصراع على الموارد بوصفه أحد تداعيات تأثير التنظيمات المسلحة على الاستقرار السياسي إنما يرتبط بنوعين أساسيين من التفاعلات الصراعية على الموارد: أحدهما يكون بين التنظيمات المسلحة وبين الدولة من جانب، والآخر يكون بين التنظيمات المسلحة وبعضهم بعضًا، وذلك من أجل كسب مزيد من النفوذ على مساحات جغرافية أكبر [4]. لذا فإن الفاعلين المسلحين من غير الدول لهم تأثير كبير في الاقتصاد في أي حال، خاصة في ظل سيطرتهم على الموارد المهمة مثل النفط أو الآثار، وفي ظل كون نجاح السياسات الاقتصادية أحد المؤشرات الهامة على وجود استقرار سياسي، فإن التنظيمات المسلحة تؤثر بسياساتهم الاقتصادية والمالية غير المشروعة على الاستقرار السياسي في الدولة (علي الدين هلال وآخرون، 2014، 22).

يتصل بالتأثيرات السلبية التي تحدثها التنظيمات المسلحة من غير الدول، لا سيما عند تزايد حدة العنف عمومًا، زيادة استخدام الوحدات العسكرية الرسمية للعنف عند مواجهتها لأحداث العنف والتظاهرات والتمردات السياسية، هذا بالإضافة إلى تزايد أحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية بسبب احتمالات التورط مع التنظيمات المسلحة العنيفة التي تستهدف المدنيين، وكل ما تقدم يمنع كل القوى والجماعات السياسية من اللجوء للقانون والدستور في حل النزاعات. أما فيما يتصل بتأثيرات التنظيمات المسلحة على الشرعية السياسية وقدرات النظام السياسي، فتؤدي التنظيمات المسلحة في الأغلب إلى عدم قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة للمطالب المقدمة والنابعة من

(3) شهدت دولة العراق انكماشًا اقتصاديًا بنسبة 2.7% في عام 2014م واستمر هذا الانكماش في التزايد في عامي 2015م و2016م؛ وذلك نتيجة تصاعد المواجهات بين القوات العراقية وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بعد أن سيطر الأخير على ما يقرب من 15 حقلًا نفطيًا في شمال العراق، لمزيد من التفصيل انظر:- البنك الدولي، معدلات النمو السنوية، تقارير أعوام 2014،2015،2016، متاح على الرابط:- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

(4) في بعض السياقات؛ كما هو الحال في سوريا انضمت عدة جماعات مسلحة بعضها إلى بعض في قتالها ضد عدو مشترك وهو الدولة، وفي كثير من الأحيان تتشكل تلك التنظيمات محليًا، ولكنها كيانات متمايزة تشترك في هدف عسكري واحد. وبالنظر إلى تَعقد هذه الحالات وعدد الأطراف الفاعلة المشاركة، فضلًا عن مستوى معين من الغرض والتنسيق المشتركين بين تلك الأطراف؛ قد يكون تأثير تلك التنظيمات أقوى وأكثر وضوحًا على الاستقرار السياسي. لمزيد من التفصيل انظر: - توماس موريس، يلينا نيكوليتشن، " معايير الحدة المتراكمة: تصنيف إتلاف الجماعات المسلحة من غير الدول" مجلة المركز الإقليمي للإعلام، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ديسمبر 2020م، متاح على الرابط: https://blogs.icrc.org/alinsani/2020/12/17/4151/ مارس 2021

البيئة الداخلية أو التي تفرضها البيئة الخارجية، وهذا ما يفضي تأثيرًا سلبيًا على شرعية النظام السياسي نفسه.

وبناء على ما سبق، لا يمكن أن نتصور انتقالًا سلميًا للسلطة أو محدودية لتغير المناصب القيادية السياسية في الدولة أو حتى استقرار برلماني ومشاركة سياسية من جانب المواطنين في استحقاقات انتخابية، وعلى الرغم من ذلك، فقد قدمت بعض الاتجاهات النظرية حجج تذهب إلى أن وجود تنظيمات مسلحة في الدولة لا يعني أن الدولة قد سقطت وانهارت بالفعل، فهناك احتمالات لوجود شراكة سياسية تهدف لإعادة بناء مؤسسات الدولة أو دعم القائم منها، وهذا ما سيتم التركيز عليه فيما هو قادم.

المبحث الثالث

الآثار الإيجابية للفاعلين المسلحين من غير الدول

ركز كثير من الباحثين على عدد من الحجج النظرية بشأن الآثار الإيجابية التي قد يحدثها الفاعلون المسلحون، لا سيما في الدول التي مرت بفترات متأزمة شهدت حالات من عدم الاستقرار أدخلتها في نفق الدول الهشة Fragile Stats، فقد ركزت تلك الآثار على فرص شراكة لتلك التنظيمات في بناء الدولة، إذ امتدت هذه المشاركة إلى ما هو أبعد من المساعدات الإنسانية وحل النزاعات وكذلك مكافحة الإرهاب لتشمل قضايا التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية لهذه القوى في حكومات شرعية مستقرة وشاملة.

1. الحجج الخاصة بالدور الإيجابي للفاعلين المسلحين من غير الدول

في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر كان هناك اتجاهًا متزايدًا للنظر إلى الجماعات المسلحة على أنها مجموعات إرهابية وتحديًا للأنظمة الاجتماعية السياسية القائمة لأي دولة، وهذا التصور السلبي لا يفحص الشرعية الاجتماعية التي قد تستمدها الجماعات المسلحة وكذلك تطلعاتها السياسية، وتقديمها للخدمات، وموثوقيتها للوفاء بالالتزامات.

إلا أنه قد ظهر اتجاهًا مختلفًا ينظر إلى الفاعلين المسلحين من غير الدول على أنهم بدائل محتملة للدول الهشة أو الضعيفة، لكن أغلب المحاولات الفكرية في هذا الصدد قد فرقت بين تلك الجماعات المسلحة، من أجل فهم إمكاناتها الحقيقية للعب أدوار إيجابية كشراكتها في بناء

الدولة من خلال إنشاء الموارد وقنوات الدعم التي تشكل شرعيتها الاجتماعية والسياسية، وعليه اعتمد كل باحث في هذا الصدد على تحليل إمكانات بناء الدولة معتمد على كل سياق بدلاً من توجيهه بالافتراضات العامة والمصطلحات المستوردة خارجيًا.

يسوق"Podder" في هذا الشأن حجة أساسية تذهب إلى أن تقاسم السلطة يعتبر ركنًا أساسيًا ووصفة سياسية شائعة لمجتمعات ما بعد الصراع، إذ تستند هذه الوصفة إلى الاعتقاد بأنه عندما يتم دمج جميع الأطراف المتحاربة في النظام السياسي بما في ذلك الجماعات المسلحة، فمن المرجح أن يطوروا مصالح راسخة تنعكس على الاستقرار السياسي وعلى أداء النظام السياسي نفسه (Sukany Podder,2013, 16–18). وتعتمد هذه الحجة على فكرة "حوكمة المتمردين" التي قدمها "مانكور أولسون"، وهي بمثابة أولى الإشارات التي تدعو إلى مشاركة الجماعات المسلحة بأنواعها المختلفة في بناء الدول والإسهام في تدعيم الاستقرار السياسي، ويعتمد طرح "أولسون" على مفهوم أساسي هو "العصابة الثابتة" الذي يعبر عن تنظيم فعال لهياكل القيادة والسيطرة والتي تقوم بتطوير أيديولوجية الجماعات المتمردة وإنشاء هياكل قيادية داخلية وتشكيل مجموعات دعم مدنية بمرور الوقت في محاولة لإنشاء "دول أولية" في المناطق الواقعة تحت سيطرتها (Mancur Olson,1993, 567–570)، وتشير هذه الخصائص إلى التزام المتمردين ببناء الدولة وهو شرط مسبق وضروري لانتقالهم إلى حكومات فعالة وشرعية.

2. المقاربات النظرية لحوكمة الجماعات والتنظيمات المسلحة من غير الدول

بدأ الاهتمام الاكاديمي يزداد بحوكمة الجماعات المسلحة وأثارها الإيجابية على الاستقرار السياسي منذ إشارة "أولسون" السابقة، وعليه، قد قدم عدد من المفكرين مؤشرات تساعد على ترسيخ التزام تلك الفاعلون المسلحون بوظائف السلام والاستقرار السياسي، وفي هذا الشأن قدم كل من "سي ويليامز وروبيرت ريشيجليانو" مجموعة من المؤشرات والمرتكزات التي تساعد على ترسيخ التزام الجماعات المسلحة بوظائف السلام وبناء الدولة، وتشتمل تلك المرتكزات على مواقف تلك الجماعات من السلطة السياسية، وكيفية السيطرة على الأراضي والأقاليم، ونوع قاعدة الدعم الاجتماعي والاقتصادي لتلك الجماعات، ومدى استخدامها للقوة العسكرية. فإذا ما اتسمت الجماعات المسلحة من غير الدول بقيامها المستمر بأعمال الاغتيالات والسلوكيات العنيفة، واعتمدت بشكل أساسي على النظام الريعي للحصول على مواردها، واستخدامها للقوة العسكرية

بشكل كبير في المواجهات مع القوى السياسية الأخرى، والقيام بانتهاكات مدنية في حق المواطنين، فإنها تمثل احتمالًا ضعيفًا للشراكة في أدوار بناء الاستقرار السياسي في الدولة (Sue Williams and Robert Ricigliano, 2005 14-17).

وعلى النقيض من ذلك فإن الاستعداد لاحترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، ووجود هيكل وقيادة يمكن تحديدها والتفاوض معها، إلى جانب تحديد أجندة سياسية واضحة والتزام بالأمن والخدمات الأساسية للسكان المقيمين في الأراضي الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، سيشكل مؤشرات إيجابية للمشاركة وبناء الاستقرار السياسي في الدولة.

وعلى عكس ما سبق، فإن هناك اتجاه يذهب إلى أن التأثيرات الإيجابية التي قد تسهم الجماعات المسلحة في إحداثها لم تتوقف على المبادرات التي تقوم بها تلك الجماعات فقط إنما تعتبر استراتيجيات الدولة تجاه تلك الجماعات مرتكزاً أساسيًا في تأكيد تلك الشراكات مما ينعكس على تدعيم الاستقرار السياسي، ويمكن تجميع الاستراتيجيات الخاصة بالدولة في تعاملها مع الجماعات المسلحة في ثلاث مقاربات سائدة مستمدة من مجال مكافحة التمرد وهي كالاتي:

أ. المقاربة الواقعية:

تركز المقاربة الواقعية على استخدام الدولة للقوة العسكرية من أجل القضاء على الفاعلين المسلحين من غير الدول، أو قمعها، أو تجزئتها، أو السيطرة عليها، هذه الاستراتيجية تمت ممارستها في عمليات مكافحة التمرد الكلاسيكية، إذ تقوم الدولة بأعمال عسكرية لإضعاف أو تدمير الجماعات المسلحة وفرض شروط السلام. وتؤكد الأدبيات الخاصة بهذا الاتجاه أن سياسات الردع العسكري يمكن توظيفها بفاعلية في مواجهة الجماعات المسلحة من غير الدول، حيث يستند الردع الموسع إلى استباق التهديدات العسكرية، واستهداف القيادات والتنظيمات المركزية، والسكنات غير العسكرية الآمنة، ولتلك الجماعات، بالإضافة إلى تعزيز مناعة الدولة وقدرتها على التصدي للتهديدات، وتوجيه ضربات عسكرية لبنيتهم التحتية ولمناطق السكان الموالين لهم (محمد عبد الله يونس، 2018، 1)، إلا أن أغلب تلك الأدبيات تؤيد أن تلك السياسة غير فعالة؛ حيث فشلت في الهجمات الأمريكية عام 2001م وحرب إسرائيل في يوليو 2006 ضد "حزب الله" حيث أضعفت الدولة اللبنانية ولم تحقق أهدافها (Sukany Podder, 2013, 20-23).

ب. المقاربة المؤسساتية:

تركز على تغيير أهداف وسياسات الجماعات المسلحة وذلك من خلال المفاوضات وإدراجها في الترتيبات المؤسسية المتوافقة مع الدولة نفسها بهدف تقاسم السلطة السياسية وتدعيم الشراكة في استقرار كافة المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، وعليه تستخدم الدولة الحوافز المتنوعة لمواجهة مطالب وأهداف الجماعات المسلحة من غير الدول، ومن ثم يمثل هذا الاتجاه عملية دمج فاعلين جدد مع الدولة في إدارة شؤون المواطنين، ويؤدي ذلك إلى تعزيز فاعل جديد مهجن New Hybrid Actor، وذلك بافتراض أن هذا الدمج يحدث نوعًا من الاعتدال في توجهات الجماعات المسلحة فتصبح أقل راديكالية، وتجعل الدولة مؤثرة في سلوكهم من خلال السياسات العقابية لتلك الجماعات في المؤسسات التي يتقاسمها – بنسب متفاوتة– كلٍ من الدولة والجماعات المسلحة (إيمان رجب، 2014، 9).

وقد لاق هذا الاتجاه اهتمامًا كبيرًا من قِبل بعض الأدبيات، إذ رصت العديد من الدراسات نماذج مختلفة لأسلوب دمج الجماعات المسلحة في مؤسسات الدولة وعمل على جعلها شريك موازي لبعض مؤسساتها لا سيما المؤسسة العسكرية، وعليه يمكن تقسيم أسلوب دمج تلك الجماعات إلى نموذجين رئيسيين، أحدهما يرتكز على الدمج المدني والأخر يرتكز على الدمج العسكري، ويمكن التطرق بشيء من التفصيل لكلٍ منها على النحو التالي:

- **نموذج الدمج المدني للجماعات المسلحة**

يعنى الدمج المدني تسوية جميع الصراعات والنزاعات بين الجماعات المسلحة وبين الدولة بشكل يسمح بانخراط الهياكل الأساسية للجماعات في داخل هياكل الدولة المدنية، ولقد تعاملت العديد من الأدبيات في هذا الشأن على أن الدمج المدني يعد الشرط الأول لإنجاز أية عملية صراع وذلك استنادًا للمسارات الثلاثة التي أوضحها تقرير الأمم المتحدة عام 2009م بعنوان "مشروطات الدمج والتعافي السريع لمجتمعات ما بعد الصراعات"، إذ يركز أول تلك المسارات على ترسيخ الأمن والاستقرار وتنفيذ عدد من البرامج على المدى القصير تشمل برامج للأشغال العامة كثيفة العمالة وبرامج لإعادة بناء وتطوير البنية التحتية والاقتصادية. ويركز المسار الثاني على تدعيم عملية السلام من خلال إعادة بناء المجتمعات المحلية واستعادة قدرات السلطات المحلية وتعزيز مبادرات الاستثمار في البنية التحتية بشكل تشاركي بين القوى السياسية المدنية وبعض من تشكيلات

الجماعات المسلحة، كذلك استغلال الموارد الطبيعية المتاحة. بينما يهدف المسار الثالث إلى المساعدة في إيجاد فرص عمل مناسبة ومستديمة للمسلحين، وصياغة سياسات اقتصادية واضحة تتسم بالرشادة وخلق إطار متماسك للحوار المجتمعي الذي يضم كل القوى السياسية في الدولة (إيمان رجب، 2012، 34).

ويؤكد ذلك على أهمية فرضية حصول الميليشيات والجماعات المسلحة بفرصة حقيقية وعادلة للمشاركة السياسية على أساس أن مشاركتها ستكون الآلية الأساسية للتعبير عن مصالحها بدلًا من العنف (United Nations, 2009).

- **نموذج الدمج العسكري للجماعات المسلحة**

يعني الدمج العسكري للمسلحين إدماج العناصر ذات الخبرات القتالية من الجماعات والمليشيات العسكرية في المؤسسات العسكرية الرسمية، وقد اكتسب هذا النموذج أهمية مُتزايدة في دراسة حالات الدول التي تشهد تفككًا لجيوشها الوطنية نتيجة لصراعات داخلية عنيفة، ومن ثم، قد يصبح الدمج العسكري للعناصر المسلحة مدخلاً لإعادة بناء جيش الدولة، فضلاً عن ذلك؛ فإن اللجوء إلى هذا النموذج عادة ما يكون وثيق الصلة بالسياق الذي تعقد فيه مفاوضات السلام الداخلية والخارجية، فكلما تراجعت معدلات الثقة بين أطراف الصراع زادت أهمية الدمج العسكري للتنظيمات المسلحة في الأجهزة الأمنية الرسمية للدولة، إذ أن هذا الدمج سيكون بمنزلة ضمان لهذه التنظيمات بعدم تراجع السلطة عن تعهداتها (شرين فهمي، 2019).

وبنظرة فاحصة على النموذج السابق يتضح أن أهم معيار لتحقيق الغاية من هذا الدمج العسكري يتوقف على معدلات الثقة بين الأطراف المتصارعة، لذلك بدأت بعض الدراسات تؤكد على عدم إمكانية تحققه فعليًا، إذ لا بد أن يتم الدمج العسكري بالتوازي مع الدمج المدني وهذا ما قد يكون مناسبًا للتطبيق على حالات الدراسة الماثلة، بحيث يسمح للتنظيمات والميليشيات المسلحة الانخراط والمشاركة في المجتمع مجددًا عبر أنشطة سليمة مثل منحها حق تشكيل أحزاب سياسية تشارك في العملية السياسية وإدارة مؤسسات الدولة المختلفة وفي نفس الوقت يسمح للعناصر المسلحة ذات الخبرات القتالية بالدمج العسكري لإعادة بناء الجيش الوطني للدولة أو تكوين مؤسسات أمنية قوية.

ج. المقاربة البنائية:

تقدم هذه المقاربة تصورًا مختلفًا للتعامل مع الجماعات المسلحة يستند إلى كونها قوى ذات ثقل ما في داخل الدولة ولها نفوذ وسلطة تمارسها في مناطق محددة من الدولة، وبالتالي قد يكون من الجائز التعامل معها كقوى قادرة على التكيف مع الظروف المحيطة، ولها القدرة على تأمين مواردها المالية بصورة مستقلة عن الدولة، وعليه تستطيع الدولة تعديل الأسس المعيارية لتلك الجماعات المسلحة التي تقوم بأعمال مقاومة للدولة ومؤسساتها، وذلك من خلال معالجة الافتراضات المعيارية حول العنف والهوية والأيديولوجية التي تتبناها الأطراف المتصارعة بما في ذلك الدولة، وتشمل تلك العملية التنشئة الاجتماعية التي تستهدف التغيير المعياري في سلوك الفاعلين المسلحين من غير الدول، حتى وإن كانت هناك عقوبات موقعة دولياً ضدهم، إذ يكون التعامل معهم من منطلق أن كل الدولة والجماعات المسلحة فاعل رشيد يمكن أن يعظم من مصلحته.

لكن الاستدراك المهم هو أن الجماعات المسلحة تختلف اختلافًا كبيرًا من حيث حجمها وأهدافها وهيكلها وقيادتها وقدراتها القيادية وطريقة عملها ومواردها وقاعدة دعمها. ونتيجة لذلك، من غير المرجح أن يستطيع نموذج وحيد من النماذج السابقة أو مقاربة معينة أن يحلل قدرة جماعة أو تنظيم معين على بناء شراكة سياسية تحقق الاستقرار السياسي، وعليه لابد وأن نتطرق بشكل مفصل عن أهم المقومات التي تسهم في تعزيز قدرة التنظيمات المسلحة على بناء الشراكة السياسية والاستقرار السياسي.

3. مقومات تعزيز فرص قبول التنظيمات المسلحة لتحقيق الاستقرار السياسي

ركزت بعض الاتجاهات التفسيرية على أهم المقومات التي تعزز قدرة التنظيمات المسلحة على تحقيق الاستقرار السياسي؛ كمسألة الشرعية الداخلية والخارجية، وطرق الدمج والدعم المدني الداخلي والخارجي، والوصول إلى الموارد، وذلك في تحديد طبيعة وشكل مشاركة الجماعات والتنظيمات المسلحة من غير الدول في تدخلات بناء الدولة والاستقرار السياسي.

أ. الشرعية والدعم المحلي والدولي:

تشير "شرعية الحكم" إلى قبول السكان لنظام سياسي ما واعتباره صحيح ومناسب، وهو ما ينطوي على الحق الأخلاقي للدولة في فرض قواعد سياسية وقانونية على رعاياها، مع امتثال

المجتمع لتلك القواعد. هنا تُعتبر القدرة على تلبية الاحتياجات المختلفة للمدنيين في صميم الشرعية الاجتماعية والسياسية، وعليه تكمُن الشرعية السياسية في العقد الاجتماعي الضمني بين الدولة والمجتمع والذي يُبنى على فكرة "ما يجب على الدولة فعله لكي يتم قبوله من قبل الأشخاص. أما استيعاب شرعية الجماعات المسلحة من غير الدول يختلف بعض الشيء لا سيما أنها تنظيمات قد ضلعت من قبل في عمليات قتل مدنيين وأعمال عسكرية شاملة، لذلك يتطلب فهم شرعية تلك التنظيمات المسلحة فهمًا جيدًا قواعد الدعم المجتمعي وتشكيل الشرعية باعتبار المجتمع جذر أصيل للشرعية العامة، لذلك تتحدد شرعية تلك الجماعات من خلال مدى استعدادها للدمج المدني مع المجتمع ومؤسسات الدولة السياسية وغير السياسية، بمعنى آخر إعادة دمج عناصرها في مجتمعاتها الأصلية (John A. Simmons,2001, 130).

من جهة أخرى لا بد من تحديد الأسس التحتية للنسق الاجتماعي ومدى تقبل المجتمع للتعايش مع مجموعات مسلحة كانت ضالعة في أعمال عنف. ولا يمكن إغفال أن تشكيل هذه الشرعية في العديد من المناطق يعد عملية مُعقدة قد تستلزم الدخول في شراكة بين السلطة الشرعية والفاعلين المحليين لما يمثلونه من وسيط مهم يمكن أن يؤهل المجتمعات المحلية لقبول المسلحين مجددًا كأفراد في الدولة، ومن جهة أخرى تبديد تخوفات المجموعات المسلحة بخصوص تقبل المجتمع لها.

وعلى الرغم من تقبل هذا التصور نظريًا، إلا أن هناك العديد من المعايير يمكن أن تجعل من شرعية الجماعات المسلحة أمرًا صعبًا، ومثال على ذلك معيار "قاعدة الدعم الأساسية" والتي تعني القطاع العريض الذي يقوم بدعم الجماعات المسلحة، هل يُبنى على أسس عرقية وقبلية، أم أيديولوجيات، أو أساس الشتات، أو الرعايا الدولية. فمن الملاحظ أنه يكون هناك توافق مع الجماعات المسلحة في حالة تمتعها بدعم مجتمعي قوي قائم على عوامل عرقية وقبلية وأيديولوجية ودينية، مثال على ذلك "حزب الله" في لبنان، على عكس الجماعات المُعترف بشرعيتها من قِبل الشتات والجماعات النازحة والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية إذ نجد مستويات دعمها غالبًا ما تكون دولية ليست محلية، مما قد ينعكس سلبًا على شرعيتها في الدولة (Alina R. Menocal,2011, 172-172).

تقودنا مسألة الشرعية والدعم للجماعات المسلحة إلى انعكاسات ذلك على الاستقرار السياسي، وهو ما قد يترجم في حالة تأكيد شرعية تلك الجماعات المسلحة في شكل عدة ممارسات مُحتملة، كعدم اللجوء للعنف السياسي بشقيه الرسمي والشعبي، إذ تبدأ تلك الجماعات في تأكيد اندماجها المجتمعي والسياسي مما يبعدها تدريجيًا عن أعمال العنف ومن ثم تنخفض احتمالية مواجهة الجماعات المسلحة مع المؤسسة العسكرية للدولة وكذلك أوامر الإعدام والاعتقالات والاغتيالات وأحداث العنف عمومًا التي تقوم بها الدولة تجاه الجماعات المسلحة إذ أنها بدأت تأخذ منحنى مدني وشراكة مجتمعية. من جهة أخرى تتجه تلك الجماعات إلى العمل في إطار قانوني لتقاسم السلطة السياسية وتكوين مؤسسات تشريعية وتنفيذية في الدولة.

ب. الوصول للموارد:

تشكل طبيعة وأنواع الموارد التي تصل إليها الجماعات المسلحة من غير الدول مقومًا أساسيًا في تسهيل أو عرقلة العمل التشاركي لها مع الدولة، إذ تعمل الموارد التي تعتمد عليها الجماعات المسلحة على تحديد استراتيجيات التفاوض الخاصة بدمج تلك الجماعات، فقد تخلق القواعد المجتمعية للموارد (كالغذاء، والتبرعات، والضرائب، والموارد الطبيعية كالماس والذهب، وبناء المساكن، والاتصالات، والقوى العاملة) الاعتماد بشكل أساسي على المجتمع المحلي ومن ثم تتم عملية الدعم المجتمعي بشكل سهل. غير أنه قد تنشئ أنظمة التبادل القائمة على التدفقات المالية عبر الوطنية وعبر الحدود؛ حاجزًا بين الجماعات المسلحة والمجتمع، إذ تؤدي الرعاية الخارجية والإمداد بالأسلحة والتمويل والاستخبارات والتدريب العسكري وتهريب البترول والمخدرات إلى اعتماد منخفض على السكان المحليين، لذلك فإن نوع قاعدة الموارد يحدد طبيعة التفاعل بين الجماعات المسلحة من غير الدول والمدنيين سواء كان تعسفيًا أو وقائيًا، فمن المرجح أن تكون الجماعات المسلحة المجتمعية التي تعتمد على السكان المحليين للحصول على مواردها بمثابة حماية لهم؛ مقارنة بالجماعات التي تتمتع بالدعم والإمدادات عبر الوطنية [5].

---

[5] هناك العديد من الأمثلة يمكن أن تدلل على ذلك، فمن الملاحظ أن "الجبهة المتحدة الثورية" في سيراليون اعتمدت على تعدين الماس من أجل الربح وكانت مسيئة بشكل علني تجاه السكان المدنيين نظرًا لاعتمادها المنخفض على الموارد المدنية الأخرى. على النقيض من ذلك كان الحزب الشيوعي النيبالي الماوي (CPN-M) أكثر اعتمادًا على الدعم المدني وحافظ على قاعدة إيراداته من خلال فرض الضرائب على الشركات المحلية. وبحسب ما ورد كان الحزب الشيوعي النيبالي أقل تعدياً على المجتمعات التي دعمت أيديولوجيته على الرغم من ارتفاع الاغتيالات السياسية وعمليات القتل المستهدف التي كانت شائعة بسبب المراقبة الداخلية العالية لأعضائها.

ب. المعونة الدولية والتدخل الخارجي:

لقد نما الدعم المالي الدولي للسلام وبناء الدولة بشكل ملحوظ في العقدين الماضيين، وقد أصبح بناء الدولة محور التركيز الرئيسي للمشاركة الدولية من قِبل المانحين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ففي عام 2007 أنفق المانحون ما يقرب من 34% من إجمالي المساعدة الإنمائية الخارجية – بعد خصم تخفيف عبء الديون في الدول الهشة أو المتأثرة بالصراعات– على شراكات بناء السلام، وفي عام 2007 ذهب نصف هذه المساعدة إلى خمسة دول فقط، هي: أفغانستان وإثيوبيا والعراق وباكستان والسودان (Achim Wennmann, 2007, 431).

وقد يفسر تدفق المساعدات تزايد العنف في بعض هذه الدول، فاقتصادات الحرب تخلق حلقة مفرغة يمكن من خلالها تشويه المساعدات من قبل الجهات الفاعلة المحلية وقد يتم اختلاسها لمساعدة المتمردين على إطلاق جهد حربي جديد، حيث يمكن أن يكون للمعونة أهداف مختلفة تتراوح بين الإغاثة في حالات الطوارئ وتحقيق الاستقرار قصير الأجل إلى التنمية طويلة الأجل. ففي معظم مناطق النزاع تصبح المساعدات الإنسانية ضرورية لبقاء السكان النازحين على قيد الحياة؛ في الوقت نفسه يمكن أن يوفر الاستيلاء على المساعدات الإنسانية حوافز للجماعات المسلحة من غير الدول، وقد يستخدم المتمردون المساعدات لدعم الخدمات المحلية وبالتالي تعزيز شرعيتهم وقاعدة دعمهم (Mary B. Anderson, 1999, 37).

ففي السودان قام الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان بدمج العمليات الإنسانية المعقدة لوكالات الإغاثة في استراتيجياتهم للقتال واكتساب السلطة السياسية، وقد تعاونت المنظمات غير الحكومية بنشاط مع المتمردين وزودتهم بالإمدادات الضرورية ووسائل النقل واستفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل غير مباشر من خلال الوكالات الأمريكية التي قدمت المساعدات والإمدادات إلى جمعية الإغاثة وإعادة التأهيل السودانية (SRRA)، وقدمت وكالات المعونة الخدمات العامة للسكان المحليين، بينما عمل الجيش الشعبي لتحرير السودان كحارس بوابة له حق النقض على رحلات الإغاثة (William Reno, Vol. 1, No. 2 (n.d.), 111).

4. معوقات تعزيز فرص قبول التنظيمات المسلحة لتحقيق الاستقرار السياسي

بالاعتماد على الأفكار السابقة يمكن لواضعي السياسات تحديد الدور الذي تلعبه المقومات السابقة، لكن هذا لا يمثل تأكيدًا عمليًا على الدور الإيجابي للجماعات المسلحة في تأكيد الاستقرار

السياسي حتى في حالة وجود جميع المقومات السابقة، فهناك معوقات عديدة تؤثر على الدور المحتمل لتلك التنظيمات في بناء الشراكة، وذلك على النحو الآتي:

أ. طبيعة الترسانة الحربية للتنظيمات المسلحة

يمثل حجم وطبيعة التكوين العسكري للجماعات المسلحة محددًا أساسيًا يمكن أن يعوق عملية الدمج المدني والعسكري للجماعة نفسها مع الدولة، فغالبًا في حالات امتلاك التنظيم لترسانة حربية متوسطة إلى كبيرة؛ لا تبدي تلك التنظيمات رغبتها في التخلي عن أسلحتها قبل إنجاز تسوية سياسية تحقق رضا هذه التنظيمات وتضمن وجودها بشكل موازٍ مع مؤسسات الدولة العسكرية ويقوم بنسف المهام الدفاعية، أما في حالة التنظيمات التي تمتلك ترسانة ضعيفة مقارنة بجيش الدولة؛ فقد تبدى مرونة أكبر في التخلي عن بعض أسلحتها لحين تسوية المنازعات وإتمام عملية الدمج، وقد تم تطوير صيغة جديدة –يطلق عليها الجيل الجديد– من أطروحة نزع التسلح وإعادة الدمج تتسم بدرجة أكبر من المرونة وتقدم حوافز اقتصادية وسياسية لإعادة الدمج في المجتمع كآلية لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وتنتهي ببعض أشكال نزع السلاح، أو حتى التحكم في الأسلحة، وذلك لحين تنفيذ الالتزامات المتبادلة المنصوص عليها في اتفاقيات السلام (Maria Kyed and Mikael Gravers,2015).

ب. توقيت مفاوضات الشراكة مع التنظيمات المسلحة

يرتبط التوقيت المناسب لشراكة التنظيمات المسلحة ببعدين أساسيين، أولهما مدى وجود مؤسسات بديلة قوية، بمعنى أن كلما زادت قوة المؤسسات العسكرية الرسمية، كلما زادت احتمالات تفكك المليشيات المسلحة وأبدت استعدادها للاندماج مع المؤسسات الرسمية، وعلى عكس ذلك، فإنه بدون مؤسسات أمنية بديلة قد يؤدي إلى حالة من الفراغ الأمني خاصة في حالة المجتمعات التي تشهد انهيارًا تامًا للسلطة؛ كما في اليمن أخيرًا (يزيد صايغ وإليونورا أرديماغني، 2018).

أما البعد الثاني فيرتبط بالشرعية المجتمعية – كما سبق وأشرنا– فإن أي إنجاز لدمج هذه التنظيمات يتطلب من جهة درجة من الشرعية المجتمعية؛ أي أن يتقبل المجتمع التعايش مع مجموعات مسلحة كانت ضالعة في أعمال عنف، فقد يستلزم ذلك وجود فترة زمنية كافية تعبر عن سلمية هذه التنظيمات.

ج. دور العامل الخارجي

قد يسهم التدخل الإيجابي من أطراف خارجية في إنجاح اتفاقيات السلام بين الدولة والتنظيمات المسلح، فقد تقدم الأطراف الخارجية سواء دول أو منظمات دولية ضمانات لأطراف النزاع خاصة في مرحلة نزع التسلح من التنظيمات المسلحة، وتسريح العناصر المسلحة، والتأكد من عدم تراجع أي طرف عن التزاماته، كذلك يمكن أن يمثل التمويل الخارجي للتنظيمات المسلحة والدولة على حد سواء بمثابة حافز يمكن أن يسهل عملية الشراكة، حيث يسهل التمويل الخارجي نجاح برامج الدمج لا سيما في حالة الدول التي تواجه أزمات اقتصادية حادة (Robert Muggh and Chris Odonnell, 2015) ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون عائق كبير في حالة تسييس عملية التمويل؛ ومحاولة تأكيد الصراع بهدف المحافظة على الوضع القائم للصراع؛ وهذا ما ينطبق على حالات مختلفة من الدول العربية، إذ ترتبط معظم النزاعات المسلحة بين الدول وتنظيمات أخرى بأدوار القوى الإقليمية بالمنطقة المنخرطة في الصراعات بشكل أو بآخر، فبعض هذه الدول لديها تحالفات مع الجماعات المسلحة، ومن ثم يمكن استثمار هذه التحالفات في فرض سياسات خارجية كما في حالة ايران في لبنان (Alvaro De Soto and Graciana Del Castillo, 1994, 72).

المبحث الرابع

الحالة اللبنانية (حزب الله.. سلاح لبنان وأزمته)

تتسم خريطة الفاعلين المسلحين من غير الدول في المنطقة بالتعقيد، بسبب تنوع أنماط الفاعلين النشيطين فيها، ما بين فاعلين تقليديين، وفاعلين من غير الدول، جاءت نشأتهم في دول لم تكتمل نشأتها بعد، مثل حركة حماس في فلسطين، أو في دول أصبحت تعاني درجة من درجات الضعف وعدم الاستقرار السياسي، مثل حزب الله في لبنان أو في دول تعرضت لانهيار تام بسبب الغزو، كما هو الحال في العراق، أو دول ضربها الضعف حتى وصلت إلى مرحلة الانهيار، مثل المحاكم الإسلامية في الصومال.

وتنطلق الدراسة من وجود إتجاهين فيما يتعلق بالعلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول، وبين الاستقرار السياسي. الأول: ما تناولته عدة دراسات لحزب الله باعتباره عنصراً رئيسياً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في لبنان عبر المعادلة الثلاثية الشعب والجيش والمقاومة. وكذلك

اعتبار أن عدم الاستقرار السياسي في لبنان نابع من عوامل تاريخية واجتماعية وخارجية، وأن الأزمة اللبنانية في أساسها تكمن في عدم التوازن بين النظام السياسي والهيكل الاجتماعي، والسياسة والمجتمع، وشكل المؤسسات السياسية والبناء الاجتماعي. وأن بنيوية الأزمة لا تتعلق بمشكلة حكومة أو تشكيل دستوري، بل هو عجز الأبنية السياسية والطبقة الحاكمة عن التعبير عن القضايا الاجتماعية المطروحة والقوي الجديدة في المجتمع.

أما الإتجاه الثاني: فيُرجع حالات عدم الاستقرار السياسي إلى هؤلاء الفاعلين المسلحين بإعتبارهما المحدد الرئيسي في ذلك، سواءً بالنسبة لحزب الله وتحكمه في العملية السياسية اللبنانية عبر "الثلث المُعطل"، أو جراء ارتباطاته الخارجية والتي تأتي بالضغوط والعقوبات على الدولة اللبنانية. فضلاً عن وجود اعتقاد سائد لدي كثيرين بأن وثيقة الوفاق الوطني اللبناني– اتفاق الطائف الذي أبرم برعاية سعودية في عام 1989 لإنهاء الحرب الأهلية– بشرعنتها لسلاح حزب الله على أساس أنه موجه للخارج "المقاومة"، هو ما تسبب في نظام المحاصصة الطائفية للنظام السياسي اللبناني بكل ما يستتبع ذلك من تأثيرات على الاستقرار السياسي في لبنان.

فقد تفاقم دور حزب الله على حساب الدولة اللبنانية ووظيفتها، سواء في الداخل اللبناني أو في تجاوزها ونسج علاقة خاصة مع بعض الدول/القوى الاقليمية، حيث وضع حزب الله نفسه فوق النظام السياسي اللبناني، معتبراً أنه أنقى وأكثر تمسكًا بالمبادئ من الأطراف الأخرى في لبنان التي توصف بأنها غير كفوءة وفاسدة وغادرة. مما يخلق مبررًا للحزب للعمل ككيان أعلى من الدولة وأن يتهرب من المشاركة في المسئولية عن مشاكل لبنان على الرغم من دوره المحوري في البلاد ونفوذه الكبير في السياسة الداخلية والخارجية (Joseph Haboush, 2019).

يتميز الدور الذي يقوم به حزب الله بأن يمتزج فيه البعد الديني المذهبي مع البعد السياسي الاستراتيجي، حيث أن حزب الله بمثابة نموذجاً لحركات التمرد الاجتماعية، التي تمثل الطرف الفاعل من غير الدول، فهو حركة أفرزتها أزمة الشرعية في لبنان، بفعل عوامل داخلية تتمحور حول فشل النخبة السياسية في بناء هوية وطنية، بكل ما استتبع ذلك من ظلم سياسي واجتماعي للطائفة الشيعية، التي يستمد الحزب شرعيته السياسية منها، مُستنداً على رابطة الولاء للمذهب الديني، أخذاً في الاعتبار أن نشأة وميلاد حزب الله جاءت في بيئة لبنانية تعاني من التشتت والحرب وعدم

الإجماع على هوية وطنية، فضلاً عما كانت تُعانيه الطائفة الشيعية من حرمان وظلم اجتماعي وسياسي.

وبذلك، تتوافر عوامل ظهور الفاعلين المسلحين من غير الدول، وفقاً لدراسة فيل وليامز، في حالة حزب الله في لبنان، من حيث توافر عدة عوامل: تآكل شرعية الدولة، حين تخذل الدولة الفرد بعدم تحقيق توقعاته الخاصة بتوفير التعليم والأمن نتيجة ضعف قدرات الدولة، فيحدث انشقاق في الهوية صاحبه حرب أهلية في لبنان، وينتج عن ذلك قيام الفرد بالبحث عن الولاء لشئ آخر بخلاف الدولة، ومن هنا ظهر حزب الله، باعتباره تعبيراً عن تطلعات الطائفة الشيعية في التخلص من الاقصاء الاجتماعي والسياسي الذي تتعرض له.

فحزب الله هو أكثر من مجرد حزب سياسي له أجنحه عسكرية في لبنان، بل إن له جذور وأبعاد في تاريخ لبنان إضافةً إلى البعد الديني الهام في تكوين الحزب، حيث نشأ كمجموعة تستهدف مقاومة الاحتلال العسكري الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982، وتشكلّت نواته الأولى من مجموعة من العلماء ولجان إسلامية ومستقلين، متأثرين بفكر الثورة الإيرانية.

وتبلور الحزب وارتبط بالفكر الشيعي السياسي المستمد من المرجعيات الدينية في إيران والعراق، ولاسيما الجانب الاجتماعي. فبالإضافة إلى الدور السياسي والعسكري الذي يلعبه حزب الله، هناك جانب اجتماعي يتمثل في إقامة المستشفيات والمدارس ودور الرعاية. أما الدور العسكري للحزب فيضطلع به جناحه المسلح "المقاومة الإسلامية".

كل ما سبق، ساهم في ترسيخ وجود حزب الله على الساحة اللبنانية، واستمد شرعية سلاحه من تحقيقه لإنجاز غير مسبوق في سياق الصراع العربي/الإسرائيلي بإجباره القوات الإسرائيلية للمرة الأولى على مغادرة أرض عربية دون توقيع ترتيبات سلام، ففي عام 1978 قامت إسرائيل باحتلال الشريط الحدودي في جنوب لبنان، وفي عام 1982 احتلت كل الجنوب اللبناني وصولاً إلى العاصمة بيروت.

ومن هنا، نشأت المقاومة اللبنانية التي شارك فيها حزب الله بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، ثم قادها وانفرد بها منذ عام 1985، حتى حققت المقاومة إنجازها التاريخي بإرغام الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من لبنان عام 2000.

ومن الجدير بالذكر، أن سلاح حزب الله تم استثناءه من بند "جمع سلاح الميليشيات" الذي نص عليه اتفاق الطائف عام 1989، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي آنذاك، للحد الذي مثل أهم عوامل الحماية السياسية لحزب الله ومقاومته طوال مرحلة التسعينات، إلا أن حزب الله لم يقوم بالتخلي عن سلاحه بعد تحرير لبنان في عام 2000، وصولاً للوقت الحالي، بكل ما استتبع ذلك من استخدام حزب الله سلاحه في الداخل اللبناني، حيث اشتمل الجهاز التنظيمي لحزب الله هيكلًا خاصاً بالتنسيق الأمني والعسكري مع الدولة اللبنانية، فحظيت المناصب الأمنية الحساسة المُخصصة للطائفة الشيعية في الدولة اللبنانية مثل مدير جهاز "أمن المطار" أو مدير عام جهاز "الأمن العام"، بأهمية خاصة لدى الحزب، وعندما قررت الحكومة اللبنانية برئاسة فؤاد السنيورة، عام 2008، عزل رئيس جهاز أمن المطار، من منصبه وإحالة شبكة الاتصالات الخاصة بالحزب إلى التحقيق لتفكيكها، شنَّ الحزب وحلفاؤه حرباً مُنسقة على خصومه السياسيين، ونجح في السيطرة على أحياء رئيسية من بيروت الغربية، والضغط على الحكومة للتراجع عن قراريْها، وهو ما حصل لاحقاً وثُبت سياسياً في اتفاق الدوحة، في 21 مايو 2008، وأصبحنا أمام اتفاق الطائف الذي شرعن سلاح حزب الله في المقاومة، واتفاق الدوحة الذي شرعن سلاح حزب الله في السياسة، وأعاد الحزب بذلك رسم خطه الأحمر حول سلاحه، وهو ما يعني قيام حزب الله كأحد الفاعلين المسلحين من غير الدول باستخدام العنف من أجل تحقيق أهدافه، وأن يقف وجهًا لوجه ضد الدولة التي يُفترض أنها تحتكر الاستخدام المشروع للعنف.

ولا يخفي الحزب ولاءه الأيديولوجي لنظام ولاية الفقيه، حيث لم يكن لحزب الله قائد في لبنان، فالمشرفون على بنائه والمنضمون إلى لوائه، يعتبرون أنفسهم جزءاً من الدولة الإسلامية التي يقودها الإمام الخميني بحكم كونه "الوليّ الفقيه". ولأسباب موضوعية لم يكن بالإمكان إدارة أنشطة حزب قيد التأسيس من طهران؛ لذلك وُضعت آلية لإدارة عمل حزب الله في البداية بواسطة السفارة الإيرانية في دمشق؛ حيث كان يجتمع مجلس لبنان، الذي يُعرف بالشورى، بشكل دائم، مرة واحدة شهرياً على الأقل، وكان ممثل الإمام الخميني في مجلس لبنان هو حجة الإسلام "على أكبر محتشمي"، السفير الإيراني في دمشق (Council on Foreign Relations,2021)

بل يعرف الحزب نفسه على أنه "أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسّست من جديد نواة دولة الإسلام المركزيّة في العالم... نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة، تتمثّل

بالولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسَّد حاضرا بالإمام المسدّد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني، دام ظلّه، مفجّر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة".

ونتيجة لطبيعة نشأة الحزب التي جاءت في ظل حرب أهلية طاحنة ممزوجه بحرب خارجية، فقد حرص الحزب على تكريس النظام الطائفي في لبنان لأن يصبح بمثابة "دولة" داخل الدول اللبنانية، فنجد أن تأسيس حزب الله لم يكن ضمن مشروع المقاومة فقط بل كانت له أهداف وأبعاد دينية وسياسية وعسكرية واضحة خاصةً أن هذه النشأة شهدت دعم صريح من رجال "الثورة الإسلامية" في إيران، كما استمر حزب الله في القتال إلى جانب إيران ونظام الأسد، مما يجعله قوة قتالية طائفية تقوض المصالح الأمنية والسياسية للدولة اللبنانية (جوزيف باحوط، 2016)

وعلى الرغم من ذلك، فإن وجود حزب الله، ولا سيما ترسانة أسلحته، لم يعد مسألة توافق في لبنان. فمصدر قوة حزب الله في لبنان قائم على عدة دعائم هي معارضته لإسرائيل وكفاءته القتالية التي أظهرها في الحروب الأخيرة خاصةً حرب 2006، إضافةً إلى علاقاته بالداعمين الإقليميين مثل إيران وسوريا، وموقفه السياسي والاجتماعي القوي داخل لبنان. وهذا بدوره أفرز توليفة من السلطة والنفوذ والأموال وقدراً من القبول المجتمعي، ومكّن حزب الله من العمل في لبنان مع الفصائل السياسية والدينية خارج نطاق قاعدته الشيعية، وأصبح حزباً مهيمناً في البلاد، فضلاً عن كونه لاعب إقليمي مهم في الساحة الاقليمية.

فحزب الله استطاع النجاة في العقدين الماضيين من عدد من الحروب مع إسرائيل، وخاض حرباً استخباراتية مع إسرائيل ودخل في عدة أزمات سياسية في بيروت، وتعرض لنتائج المحاكمة الدولية التي تحقق في اغتيال رفيق الحريري والتي تتهم أربعة من حزب الله باغتياله (حسن فضل الله، 2015).

وتغلب الحزب كذلك على معوقات ترجع إلى عدد من الأسباب الداخلية والخارجية، بما في ذلك القيادة والتماسك التنظيمي وإدارته للعنف السياسي وتكتيكاته، والتدريب عالي المستوى، وفوق كل ذلك الدعم الإيراني والسوري. ولكن كل ذلك لم يكن ليمثل قيمة بدون الدعم الذي يتلقاه الحزب من قاعدته الشيعية في لبنان؛ فعلى عكس الفواعل من غير الدول في المنطقة، فإن قاعدة الدعم الداخلية لحزب الله والذي يهتم بها الحزب كثيراً هي التي أدت إلى تلك المنفعة المتبادلة بين القواعد

وبين القيادة في حزب الله، الذي تعتبر قيادته أن قواعده الشعبية هي الخط الأول والأخير لدفاعاته. ولكن ربما لأول مرة في تاريخه، فإن هذه العلاقة تتعرض لضغوط عميقة.

فتدخل الحزب في سوريا لمساعدة نظام الرئيس "الأسد" مما وضع الحزب في مسار تصادمي مع الطائفة السنية في سوريا ولبنان والمنطقة بكاملها، وهذا المسار مثل خطورة على الحزب إلا أنه كشف بجلاء اختلاف أجندة الحزب عن أجندة الدولة في لبنان فحتى قواعده الشعبية ترغب في العيش المشترك مع السنة في البلاد وفي المنطقة، ولا ترغب في توسيع نطاق الصراع الطائفي (سامي كليب، 2016).

فالسنة في لبنان وخاصةً السلفيين منهم استطاعوا أن يمثلوا تحديًا كبيرًا للحزب في داخل لبنان، مما يهدد بتحول لبنان إلى عراق أخرى بما يمثله ذلك من عنف متوقع، وفي هذا السيناريو من الممكن أن يخسر حزب الله كثيراً، ويستنزف في حرب أهلية داخلية أخرى، بل إن القاعدة الشيعية في لبنان، بالرغم من دعمها المطلق لحزب الله، بدأت تتساءل عن جدوى المخاطرة بكل مكتسبات الحزب بالانحياز إلى النظام السوري القاتل وغير المستقر، وربما تحدث انشقاقات داخل الحزب على المدى القصير والبعيد، وتظهر حالياً بوادر حالات من عدم الرضا يمكن أن تهدد قبضة حزب الله وسيطرته على الطائفة الشيعية في البلاد، فمنذ 1982 ظل الحزب محافظاً على علاقاته بالطائفة الشيعية ووفر لهم الخدمات الاجتماعية والصوت السياسي والأمن والشعور بالقدرة والتمكين(Ronen Bergman,2015) .

من ناحية أخرى فقد ساعد الدعم الإيراني المكثف في وصول الحزب كفاعل مسلح لما وصل إليه الآن فبدون هذا الدعم لم يكن لحزب الله أن يهيمن على السياسة اللبنانية ويبني دولة داخل الدولة ويصبح قوة إقليمية لها اعتبارها، إلا أن تلك الروابط الخارجية خاصةً الإيرانية منها صنفت الحزب كتابع لإيران واعتباره مجرد دمية في يد إيران (مسعود ضاهر، 2014).

كما أن التدخل العسكري للحزب في سوريا يعد مثالاً واضحاً على أن روابطه الاستراتيجية بدمشق وطهران التي خدمته كثيراً يمكن أن تصبح عبئاً ثقيلاً عليه، وأصبح الصراع السوري يمثل التحدي الأكبر لحزب الله منذ إنشائه، بتورطه في الحرب التي دعا إلى حلها بالحلول السياسية السلمية في البداية، ولكنه لم يستطع أن يقف متفرجاً مكتوف الأيدي؛ فإذا سقط نظام الأسد، فإن حزب الله سيخسر داعمًا رئيسًا من دولة لعبت تاريخياً دور الهيمنة على السياسات اللبنانية.

وبالنسبة للتسليح فقد قدر المعهد الإسرائيلي لدراسات الأمن القومي أن لدى الحزب نحو عشرة آلاف مقاتل عامل، ونحو عشرين من قوات الاحتياطي، إضافةً إلى قوات وأسلحة متعددة تشمل الأسلحة الصغيرة والدبابات والطائرات المسيرة والصواريخ بعيدة المدى. بل إن عدد من الدراسات تصف حزب الله بأنه "الجهة الفاعلة غير الحكومية الأكثر تسليحًا في العالم" (Shaan Shaikh and Ian Williams,2018,).

حزب الله في النهاية يعد نموذجًا قياسيًا للفاعل المسلح من غير الدول، حيث يسيطر حزب الله على كثير من المناطق ذات الأغلبية الشيعية في لبنان، ومن ضمنها مناطق من بيروت وجنوب لبنان ومنطقة وادي البقاع الشرقي. ويدير الحزب على الجانب الآخر شبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية في الداخل اللبناني التي تشمل البنية التحتية ومرافق الرعاية الصحية والمدارس وبرامج الشباب، ولا تقتصر عمليات الحزب على إقليم محدد أو داخل لبنان فقط بل يستهدف الوجود الأمريكي في المنطقة بحسب إدعائه، إضافةً إلى اسرائيل مما يجعل الحزب أكثر من مجرد فاعل يمتلك السلاح إلى وجود أجندة سياسية داخلية وخارجية تتضمن الحلفاء والأعداء وتعتبر إيران الحليف الأبرز والأقوى للحزب حيث تمد الحزب بالسلاح إضافة إلى الأموال والتدريب.

خاتمة

انتهينا في هذ البحث إلى ايضاح أن الفاعلون المسلحون من غير الدول بمثابة طرفًا رئيسًا في السياسات الإقليمية في المنطقة، وبات الفاعلون المسلحون من غير الدول أحد القضايا الرئيسة التي تواجه الدول، خاصةً دول الشرق الأوسط، وأصبح هناك أهمية لتطوير استراتيجيات للتعامل مع الفاعلين من غير الدول خاصةً المسلحين منهم لما لهم من تأثير على النسيج الداخلي والوضع السياسي والعسكري داخليًا واقليميًا، بل ودوليًا في كثير من الحالات.

وإن إعادة بناء الدولة تتطلب نزع أسلحة الفاعلين المسلحين من غير الدول والأحزاب المسلحة واخضاعها لسيطرة الدولة الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي، فمن أبرز سمات الدولة الهشة أنها لا تحتكر حق الاستخدام المشروع للقوة، ولا تستطيع فرض سيطرتها على كامل اقليمها، وتعجز عن حماية أراضيها وتأمين حدودها.

وأوضح البحث أن تجربة حزب الله في لبنان تشير إلى أنه لم يستطع أن يتحول إلى حزب وطني عابر للطوائف، ومُعبر عن طموحات وتطلعات المواطنين في دولة تُعلى من قيم المواطنة،

فالحزب في خطابه الأيديولوجي كما في ممارساته السياسية وكذا في بنيته التنظيمية يُعبر عن مصالح تابعيه من الطائفة والمذهب في الداخل اللبناني، وينفذ توجيهات داعميه أمنياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً من الخارج، دونما اعتبار لأية مصالح قومية للدولة اللبنانية، في انتهاك صارخ لنظام السيادة القومية، للحد الذي أدي في أحيان كثيرة لتصدع الدولة الوطنية المركزية، التي تكون فيها المواطنة هي الركيزة الرئيسية لعلاقة الدولة بمواطنيها، وعلاقة الدولة بمؤسساتها عبر القانون، وليس عبر حزب مسلح حتى ولو كان حزباً مقاوماً.

وقد تناول البحث تأثير حزب الله على أبعاد ومتطلبات الاستقرار السياسي في لبنان، فقد أصبح حزب الله بمثابة قوة سياسية مهيمنة على الساحة السياسية اللبنانية، بدءاً من عام 1992 حينما بدأ حزب الله يشارك في الانتخابات التشريعية اللبنانية، وأصبح له تمثيل في البرلمان، وصولاً إلى عام 2005 حينما بدأ يشارك في التشكيلات الحكومية، وأصبح لاعباً رئيسياً في توجيه دفة السياسة اللبنانية ووضع أجندتها الحكومية، عبر التأثير في عملية تشكيل الحكومات أو انتخاب رئيس الجمهورية، وبسبب الدور المهمين لحزب الله أصبح تكرار حالة الفراغ السياسي وتعطيل عمل المؤسسات الدستوية يمثلان ملمحاً رئيسياً للتطور السياسي في لبنان، استناداً لترسانته العسكرية الضخمة من ناحية، حيث أن احتفاظ حزب الله دون غيره من الحزاب بميليشياته المسلحة يعطيه نفوذاً داخل الساحة السياسية اللبنانية مدعوماً من سوريا وإيران (محمد صفي الدين خربوش، 2014، 116)، فضلاً عن اتكاءه على ما حدث في مايو 2008 حينما اصطدم الحزب بقرارات حكومية قرر مواجهتها بقوة السلاح، وبما أدى لتراجع الحكومة وقبولها باتفاق الدوحة الذي قضى بتقاسم السلطة مع حزب الله، للحد الذي مكنه من تعطيل أي قرار حكومي حتى الآن.

ولذا فقد ساهم حزب الله في تعظيم الأزمات البنيوية الحادة التي يعانيها لبنان، وهي أزمات لها أبعادها وتدايعاتها السياسية والاقتصادية والأمنية، ليس على الداخل اللبناني فحسب، بل على الأمن والاستقرار في المنطقة ككل، حيث شهدت المنطقة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انتشار نمط الحروب الذي يكون أحد أطرافه فاعل من غير الدول، وهي الحروب التي أحدثت تغيراً في طبيعة الحرب في المنطقة مثل حرب 2006 بين حزب الله وإسرائيل، والتي لم تدخلها الدولة اللبنانية كدولة أو جيش، ولكنها على النقيض وجدت نفسها جزء منها وتضررت الدولة دون أن يكون قرار الحرب من عدمه في يديها.

الأمر الذي تغير معه وضع حزب الله في المعادلات السياسية والعسكرية في المنطقة فأصبح الحزب يمتلك من القدرات المادية والمعنوية ما يجعله يمثل كيانًا موازيًا للدولة، حيث يسيطر على جزء من إقليم الدولة اللبنانية، ويمتلك شبكة من الموارد الاقتصادية المستقلة عن موارد الدولة كما أنه يمتلك السلاح، فضلًا عن امتلاكه سياسة خارجية مستقلة عن سياسة الدولة اللبنانية تجاه العديد من القضايا، ويتمتع بشرعية ما في سياساته وسلوكه.

ويخلص البحث إلى أن ثمّة عوامل توضح أسباب تصاعد ظاهرة الفاعلين المسلحين من غير الدول في العالم العربي، أهمها أزمة بناء الدولة الوطنية، إضافة إلى استعانة بعض الحكومات بالميليشيات المسلحة في صراعاتها الداخلية، والدعم الخارجي لفاعلين مسلحين من غير الدول، وتمدُّد ظاهرة اقتصاد الحرب وهذه العوامل جميعًا اجتمعت في نموذج حزب الله.

إلى جانب ذلك، أحدث هذا النمط من الفاعلين تحولًا في طبيعة الحروب بالوكالة، حيث أصبحت ذات طابع إقليمي، بعدما كانت تستخدم من قِبل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، وهو ما يكشف عنه الصراع المسلح في سوريا منذ عام 2011، حيث إن هناك إتجاهًا متزايدًا لأقلمه الحرب بالوكالة التي تشهدها سوريا، سواء من حيث القوى المحركة لأطراف الصراع، أو أطراف الصراع أنفسهم، وتحديداً حزب الله.

وقد أنتجت حرب 2006 بين حزب الله وإسرائيل فاعلًا جديدًا في المنطقة، فأصبح حزب الله يجمع بين خصائص استقلاله عن الدولة فيما يتعلق بموارده وسلاحه وسياساته الخارجية، وبين الاحتفاظ بتمثيل في مؤسسات الدولة والتنسيق معها فيما يتعلق بقضية الصراع مع إسرائيل، حيث لم يندمج الحزب في الدولة كلية ليتخلى عن هويته كفاعل من غير الدولة بصورة كاملة، كما أنه لم يحافظ على استقلاله التام عنها، وأصبحت المصلحة الإستراتيجية للحزب مرتبطة بالحفاظ على هذه الطبيعة المختلطة.

وختامًا، فإن محاولة إخضاع الفاعلين المسلحين من غير الدول خاصة نموذج حزب الله للدولة والتفكير في حل ميليشياته المسلحة، ونزع أسلحتها، وإعادة دمج عناصره في القوات النظامية يصبح بلا معني في ظل عدم وجود تسوية سياسية ملزمة وسلطة قوية تضمن إعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية على أسس وطنية احترافية وليس أسس دينية أو طائفية، وهو الأمر المستبعد حدوثة في حالة حزب الله خاصةً أن مثل هذه التسوية لن تتعلق بلبنان الداخل فقط، وإنما تتعلق بسياسات إقليمية يقع الحزب الآن في قلب معادلاتها، ومن ثم فإن السيناريو الأرجح أن يتطور الحزب كفاعل أكثر قوة وقدرة خاصةً في ظل الوضع الإقليمي المُتأزم وضعف الدول الوطنية في إقليم الشرق الأوسط.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

- **الكتب:**

1. أحمد عبد العليم حسن، الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي: دارسة نظرية وتطبيقية، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2021.
2. إكرام بدر الدين، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر (1952–1970)، دار القادسية للنشر والتوزيع، 1981.
3. جأبريل ألموند، السياسة المقارنة، ترجمة أحمد علي عناني، القاهرة، مكتبة الوعي العربي، 1980.
4. جمال زكريا، الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.
5. حسن فضل الله، حزب الله والدولة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع، 2015.
6. حسن موسي الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005.
7. عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1999.
8. عثمان حسين هندي، العولمة وسيادة الدولة الوطنية، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
9. سامي كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج – الحرب السورية الوثائق السرية، دار الفارابي، الطبعة 5، 2016.
10. محمد صفي الدين خربوش، النظم السياسية العربية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014.
11. مسعود ضاهر، لبنان في وثائق الإرشيف الأمريكي، دار المنشورات في الجامعة اللبنانية، ط1، 2014.
12. نيفين مسعد (محرر)، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، 1994.
13. يزيد صايغ وإليونورا أرديماغني، تهجين: الجيوش والميلشيات في الدول العربية المتصدعة، بيروت، مركز كارنيجي، ديسمبر 2014.

- **رسائل ودوريات علمية:**

1. إيمان رجب (محرر)، "hybrid actor تزايد تأثير الفاعل المهجن ومداخل التعامل معه في الشئون الدولي"، ملحق مفاهيم المستقبل، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 4، نوفمبر 2014.

2. إيمان رجب، "اللاعبون الجدد أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012.

3. إيمان رجب، "الهوية المركبة أم المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط"، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 255، أغسطس 2015.

4. إيمان رجب، التداخل: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.

5. إيمان رجب، تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية: دراسة حالتي حزب الله وحركة حماس، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014).

6. صباح أحمد فرج خليل، أثر توزيع الموارد الاقتصادية على الاستقرار السياسي في السودان 1989 – 2005، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011).

7. عبد المنعم مرعي، التحديات التي تهدد وحدة ليبيا وسيادتها في ظل التحولات السريعة للمجتمع الدولي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 5، العدد 1، 2021.

8. على الدين هلال وآخرون، حالة الأمة العربية: 2013-2014"، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد 424، يونيو 2014.

9. محمد عبد الله يونس، طور جديد من الردع في مواجهة التهديدات غير التقليدية، في سياسات الردع، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السياسة الدولية، العدد 213، يوليو 2018.

10. محمد عز العرب، تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الأوسط، في: محمد عبد الله يونس؛ محرر، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015.

- **مواقع انترنت:**

1. جوزيف باحوط، تفكّك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، مايو 2016 موجود على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2016/05/16/ar-pub-63591 تاريخ الدخول 25 يناير 2020.

2. شرين فهمي، الميليشيات المسلحة في المنطقة العربية الإشكاليات والمسارات، مجلة شؤون عربية، عدد 179، 2019، متاح على الرابط :- https://arabaffairsonline.com/category/2019/179/page/2/ تاريخ الدخول إبريل 2021.

3. فيصل عابدون، ظاهرة العنف السياسي، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2021/8، متاح على الرابط https://cutt.ly/EOGTgx3 تاريخ الدخول 17 أغسطس 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Achim Wennmann, "The Political Economy of Conflict Financing: A Comprehensive Approach beyond Natural Resources", Global Governance, Vol. 13, 2007.
2. Alina R. Menocal, "State Building for Peace: A New Paradigm for International Engagement in Post-Conflict Fragile States?", Third World Quarterly, Vol. 32, No. 10, 2011.
3. Alvaro De Soto and Graciana Del Castillo, "Obstacles to peace building", Foreign Policy, No. (94), Spring 1994.
4. Anthony H. Cordesman and Nawaf Obaid, "National Security in Sauidi Arabia: Threats, Respones and Challenges", (London: Praeger Security International, 2005), p.p.14 – 18.
5. Branwen Gruffydd Jones. «The Global Political Economy of Social Crisis: Towards a Critique of the "Failed State" Ideology. », Review of International Political Economy. Volume 15, Issue 2, 2008.
6. Claudia Hofmann and Ulrich Schneckener, "Engaging non-state armed actors in state and peace-building: options and strategies", International Review of the Red Cross, Volume 93 Number 883 September 2011.
7. Claudia Hofmann and Ulrich Schneckener, "NGOs and Non state Armed Actors: improving compliance with international norms", United States Institute of Peace, 2011, available at: http: //www.usip.org/sites/default/files/sr284.pdf, Accessed on: 2 January 2020.
8. Council on Foreign Relations, What Is Hezbollah,2021 available on https://www.cfr.org/backgrounder/what-hezbollah 7 dec 2021.
9. Danish Institute for International Studies, "Disarmament, demobilization and reintegration: transforming armed non- state actors", DIIS Policy Brief 2014, p.2, Available at: https: //www.ciaonet.org/attachments/27201/uploads, Accessed on: 2 January 2020.
10. DCAF and geneve call, Armed non-state actors: current trends and future challenges, DCAF horizon working paper, no.5 (2015).
11. Francis Jegede, Malcolm Todd, " State vs Non-State Armed Groups – A Political Economy of Violence", University of Derby, 2015. Pp. 120-126.
12. Gregory Gause, "Outside the Law: Arab States and Competitors to their Authority", The Nation, December 17,2009.
13. Heike Krieger, "International Law and Governance by Armed Groups Caught in the Legitimacy Trap?", Journal of Intervention and Statebuilding, vol 12:4, 2018, pp 563-567

14. http://www.c-r.org/sites/c-r.org/files/16_Choosing%20to%20engage_2005_ENG_F.pdf (February 2021).
15. Hyun Jin Choi & Dongsuk Kim, "Coup, riot, war: How political institutions and ethnic politics shape alternative forms of political violence", Terrorism and Political Violence, Volume 30, Issue 4, 2018.
16. Jason Bartolomei, William D. Casebeer, and Troy S. Thomas, "Modeling Violent Non-State Actors: A Summary of Concepts and Methods", IITA Research Publication 4, Information Series (Institute for Information Technology Applications: November 2004).
17. Jennifer Milliken, Keith Krause, " Introduction: The Challenge of Non-State Armed Groups", Contemporary Security Policy, Volume 30, 2009 - Issue 2.
18. John A. Simmons, "Justification and Legitimacy: Essays on Rights and Obligations" (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).
19. Joseph Haboush, It's complicated: The Aoun-Hezbollah relationship, 2019, availble on link https://www.mei.edu/publications/its-complicated-aoun-hezbollah-relationship 19 jun 2021
20. Mancur Olson, "Dictatorship, Democracy, and Development", American Political Science, Review, Vol. 87, No. 3, (September 1993).
21. Maria Kyed and Mikael Gravers, "Integration and power – sharing: what are the future options for armed non-state actors in the Myanmar peace process?", stability: International journal of security and development, 4 (1): 57, 3, Dec 2015, doi: http://www.dx.doi.org/10.5334/sta.gt
22. Mary B. Anderson, Do No Harm (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999).
23. OECD, Resource Flows to Fragile and Conflict Affected States (Paris: OECD, 2008), available at http://siteresources.worldbank.org/INTWDRS/Resources/WDR2011_Overview.pdf
24. Phil Williams, "Violent Non-State Actors and National and International Security" (International Relations and Security Network: 2008).
25. Philippe Le Billon, " The political ecology of war: natural resources and armed conflicts", Political Geography 20, 2001.
26. Post-Conflict Employment Creation, Income Generation and Reintegration, United Nations Policy, 2009, https://www.refworld.org/pdfid/5227107a4.pdf April 2021.
27. Robert Muggh and Chris Odonnell, "next generation disarmament, demobilization and re-integration", stability: international journal of security and development, 4 (1): 30, May 2015,, doi: http://www.dxodoi.org/10.5334/sta.fs
28. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr.(eds.), Transnational Relations and World Politics, (Cambridge: Harvard University Press, 1972).

29. Ronen Bergman, The Hezbollah Connection, the newyork times magazine, 2015 available on https://www.nytimes.com/2015/02/15/magazine/the-hezbollah-connection.html 15 mar 2020.
30. Shaan Shaikh and Ian Williams, Hezbollah's Missiles and Rockets: An Overview, Center for Strategic and International Studies (CSIS) 2018
31. Sue Williams and Robert Ricigliano, "Understanding Armed Groups", in Robert Ricigliano (ed.), Choosing to Engage: Armed Groups and Peace Processes (London: Conciliation Resources, 2005).
32. Sukany Podder, "From spoilers to statebuilders: Constructive approaches to engagement with non-state armed groups in fragile states", Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), 2012. www.oecd.org/dac/conflictandfragility/globalfactors.htm April 2021.
33. Sukany Podder, "Non-State Armed Groups and Stability Reconsidering Legitimacy and Inclusion"2013 available on https://doi.org/10.1080/13523260.2013.771029
34. Theodore McLauchlin, " The Loyalty Trap: Regime Ethnic Exclusion, Commitment Problems, and Civil War Duration in Syria and Beyond", Security Studies, Volume 27, 2018 - Issue 2.
35. United Nations, "Post- conflict employment creation, income generation and reintegration", 2009, accessible at: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_ent/@ifp_crisis/documents/publication/wcms_117576pdf
36. William Reno, "Complex Operations in Weak and Failing States: The Sudan Rebel Perspective", Prism, Vol. 1, No. 2 (n.d.).
37. William Reno, "Explaining Patterns of Violence in Collapsed States", Contemporary Security Policy, Vol. 30, No. 2 (August 2009).